

مجلة

القانون والقضاء

دورية متخصصة بنشر البحوث القانونية والأحكام القضائية والتشريعات



يصدرها

ديوان الفتوى والتشريع - وزارة العدل

دور مراقب الشركات في الشركات المساهمة العامة

دراسة مقارنة

*إياد محمد جاد الحق

المقدمة :

إن للدور الرقابي عظيم الأثر في نجاح أي عمل والوصول به إلى تحقيق أهدافه، لذلك وجدنا أن البحث في تعديل هذا الدور لا يخلو من فائدة خاصة فيما يتعلق بالشركات بوجه عام والشركات المساهمة العامة بوجه خاص. وانطلاقاً من هذه الحقيقة وصل إلى علمنا وجود اختلاف في آراء اللجنة التي كلفت بوضع مشروع قانون الشركات الفلسطيني حول دور مراقب الشركات في الشركات المساهمة العامة، لذلك أثرنا البحث في هذا الموضوع. وقد واجهتنا صعوبات في هذا البحث مردّها عدم وجود أية كتابات تتعلق به، لذلك أجهذنا هذا البحث كثيراً ولم نحد سبيلاً لبحث هذا الموضوع إلا القانون، فتناولنا قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وقانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المطبق في محافظات الضفة وقانون الشركات رقم ١٨ لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة^١، فتبعدنا هذه القوانين لنحصر كل ما يتعلق بدور مراقب الشركات في الشركات المساهمة العامة. وواجهتنا كذلك صعوبة أخرى تتعلق بمنهجية البحث التي تتبعها، واهتمينا في النهاية إلى تناول هذا الدور الذي يقوم به المراقب في الشركة المساهمة العامة عبر مراحل حياتها منذ ولادتها حتى موتها. فقسمنا أطوار الشركة إلى ثلاثة

^١ حاصل على درجة الماجستير في القانون - معيد بكلية الحقوق - جامعة الأزهر - غزة.

بالنسبة لقانون الشركات لسنة ١٩٢٩ المطبق في قطاع غزة سلاحيط خلال البحث ورود مسمى المندوب السامي، وبالطبع في وقتنا الحالي فإن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية هو من حل محله ويتمتع بجميع صلاحياته، وعليه فإن لفظة المندوب السامي في البحث يقصد بها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

مراحل، الأولى هي مرحلة تأسيس الشركة أما الثانية فهي مرحلة حياة الشركة ومزارعه أعمالها أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي مرحلة انقضاء الشركة بتصفيتها وفسخها.

وحاولنا عبر كتابتنا للبحث أن نقيم دور مراقب الشركات في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الشركة، كما حاولنا إبداء وجهة نظرنا في الدور الذي يؤديه المراقب لخلص في النهاية إلى تقييم كامل لدور مراقب الشركات في الشركات المساهمة العامة. ولقد تساءلنا كذلك عن الأثر المترتب على الإخلال بدور مراقب الشركات في الشركات المساهمة العامة وموقف المشرع من ذلك.

وبناءً عليه قسمنا البحث إلى أربعة مباحث، تتناول في البحث الأول دور مراقب الشركات في مرحلة تأسيس الشركة المساهمة العامة، وفي البحث الثاني تتناول دور مراقب الشركات في مرحلة مزارعه الشركة المساهمة العامة أعمالها، وفي البحث الثالث تتناول دور مراقب الشركات في مرحلة تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها، أما البحث الرابع فتناول فيه الأثر المترتب على الإخلال بدور مراقب الشركات في الشركة المساهمة العامة. وقبل شرحنا لهذه المباحث سنجتهد في تعريف مراقب الشركات لإزالة أي غموض في هذا الأمر. وعلىه ينقسم هذا البحث إلى المباحث الآتية :

البحث الأول / دور مراقب الشركات في مرحلة تأسيس الشركة المساهمة العامة.

البحث الثاني / دور مراقب الشركات في مرحلة مزارعه الشركة المساهمة العامة أعمالها.

البحث الثالث / دور مراقب الشركات في مرحلة تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها.

المبحث الرابع / الأثر المترتب على الإخلال بدور مراقب الشركات في الشركة المساهمة العامة.

التمهيد

التعريف بمراقب الشركات

تعد الشركة المساهمة العامة من أهم شركات الأموال، بل هي أعظم الشركات قاطبة في وقتنا الحاضر، كونها تجمع رؤوس أموال ضخمة وشائكة القيام بالمشروعات الكبرى في ميادين الصناعة أو النقل أو التعدين أو البترول أو البنوك. وهي كأداة كبيرة للأرأسمالية هيمنت على الجانب الهام من النشاط الاقتصادي في غالبية الدول، وقد ترتب على هذه القوة الهائلة للشركات المساهمة العامة أن أصبح في مقدرتها التخلص من المشروعات الفردية لتصل بذلك إلى احتكار السوق والتحكم في الأسعار، بل والسيطرة على الحكم. ولما كانت الشركات المساهمة العامة تؤثر على الدولة واقتصادها إلى هذا الحد، فإن ذلك دعا المشرع إلى إحكام الرقابة على أعمالها ونشاطها بحيث يشكل حماية لاقتصاده الوطني من خطر هذه الشركات، حيث أخضع الشركة المساهمة العامة إلى إجراءات دقيقة ومعقدة في تأسيسها وجعل الأمر يستغرق وقتاً طويلاً، كل ذلك في سبيل التأكد من الجدية والنية الصادقة في إنشاء الشركة لتحقيق غايات مشروعية وبناءة تعمل على رفعه الاقتصاد الوطني وحماية الأدخار العام.

ومن أوجه الرقابة التي أوجدها المشرع في سبيل إحكام رقابته على الشركات المساهمة العامة تنظيمه دور يوديه شخص يدعى بـ "مراقب الشركات" أو بـ "مسجل الشركات"، حيث أن كلاً من قانون الشركات الأردني لسنة ١٩٩٧ وقانون الشركات لسنة ١٩٦٤ المطبق في محافظات الضفة يستخدم مسمى مراقب الشركات ويتبعه لوزارة الاقتصاد والتجارة، بينما يستخدم قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة مسمى مسجل الشركات ويتبعه لوزارة العدل.

ويكون هذا المراقب أو المسجل على اتصال دائم بالوزير من خلال ما يوديه من دور في الشركات المساهمة العامة.

ونفضل إطلاق لفظ المراقب لا لفظ المسجل على الشخص الذي يشغل هذا الموقع، كون إطلاق لفظ المراقب يشمل ما يوديه صاحب هذا المسمى من دور في الرقابة على الشركات بدءً من مرحلة ولادتها (تأسيسها) ومروراً بحياتها (مزاولة أعمالها) وانتهاءً بموتها (تصفيتها وفسخها)، أما لفظ المسجل فهو لفظ فاقد يفهم منه أن دور صاحب هذا المسمى يقتصر على المرحلة الأولى للشركة فقط ألا وهي مرحلة تسجيلها وتأسيسها. وعليه نرى أن لفظ المراقب أقرب إلى الصواب والحقيقة فهو يعبر عن ماهية هذا الموقع بكل ما يشتمله، لذلك سنحاول عبر كتابتنا للبحث استخدام لفظ المراقب قدر الإمكان.

وبالنسبة لتحديد الجهة التي يتبعها المراقب نرى أن تكون وزارة الاقتصاد والتجارة لا وزارة العدل، حيث أن وزارة الاقتصاد والتجارة هي الجهة المعنية والمسئولة بالدرجة الأولى عن تطوير الدولة اقتصادياً، وهذا يعني وجود ارتباط وثيق بين وزارة الاقتصاد والتجارة ودور المراقب المنصب على الشركات بشكل عام والشركات المساهمة العامة بشكل خاص التي تعتبر الأهم والأعظم دوراً في التأثير على اقتصاد الدولة، إضافة إلى عدم وجود مبرر لتبعة المراقب لوزارة العدل، وإذا أردنا أن نجعل من الدور القانوني الذي يوديه مراقب الشركات مبرراً لذلك فهذا يعني أن يتبع كل من يودي دوراً قانونياً في الدولة لوزارة العدل، وبالطبع لا يمكن التسليم بهذا الأمر ذلك أن القانون هو المنظم لكل شيء ولا بد أن يكون له وجود في كل مكان ولكنه لا يعتبر الأهم فيه وإنما الأهم هو الغرض الجوهرى والأسمى الذي تسعى إليه كل جهة في موقعها ويعتبر هو المبرر لوجودها. خلاصة القول أن مبرر وجود مراقب الشركات يشترك مع مبرر وجود

وزارة الاقتصاد والتجارة لذلك لا بد من وجود اتصال بينهما بشكل دائم عن طريق تبعية الأدنى مرتبة منها (المراقب) إلى أعلى مرتبة (وزارة الاقتصاد والتجارة). وفيما يتعلق بالجهة التي تملك تعين مراقب الشركات نص قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة في المادة ٢٤٣ منه على أن مسجل الشركات يعين من المندوب السامي الذي يجوز له أن يعين أيضاً موظفين آخرين حسبما يرى وأن يضع أنظمة لتحديد واجباتهم وأن يعزل كل من يعين على هذا الوجه^٧. وكما نعلم فإن رئيس السلطة الوطنية حل مكان المندوب السامي في الوقت الحالي ويتمتع بجميع الصلاحيات المخولة له، وعليه فإن رئيس السلطة الوطنية هو من يملك حالياً تعين مسجل الشركات. وفرى أنه لا بأس أن يكون تعين مراقب الشركات ضمن صلاحيات الرئيس ولكن بناءً على تسبب وزير الصناعة والتجارة لتحقيق مزيد من الطمأنينة في حسن الاختيار.

وبناءً على ما سبق نعرف مراقب الشركات بأنه " الشخص الذي تعهد إليه الرقابة على الشركات من خلال ما يتمتع به من صلاحيات مقررة له بموجب القانون يقابلها واجبات على عاتق الشركة ويتصل بوزير الصناعة والتجارة بتأدية دوره في الرقابة ".^٨

ويتضح من التعريف السابق أن مراقب الشركات شخص يتقاضى وظيفة إدارية يعزى للقائم عليها أن يؤدي واجباتها والتزاماتها من حيث متابعة الأمور الخاصة بالشركات والرقابة عليها ويكون هو المختص بتقديم كل ما يتعلق بالشركات من طلبات أو إشعارات أو تبليغات أو غيرها ابتداءً من مرحلة تأسيس الشركة ومروراً بحياتها التي تراول فيها أعمالها ونشاطها تحقيقاً لغاياتها وانتهاءً بمرحلة انقضائها وتصفيتها. وعليه فإن الدور الذي يقوم به مراقب الشركات يعتبر

^٧ ولا مقابل لهذه المادة في قانون الشركات الأردني ولا في قانون الشركات لسنة ١٩٦٤.

على قدر كبير من الأهمية سواءً من حيث ارتباطه بالشركات التي تعتبر عماد الاقتصاد الوطني، أو من حيث اتصاله بوزارة تعد من أهم الوزارات التي تقوم عليها الدولة ألا وهي وزارة الاقتصاد والتجارة التي تعنى بكل ما يشكل تقدماً وازدهاراً للاقتصاد الوطني.

المبحث الأول

دور مراقب الشركات في مرحلة تأسيس الشركة المساهمة العامة

يعرف البعض تأسيس الشركة بأنه عبارة عن "القيام بالأعمال المادية والقانونية الالزامية لإخراج الشركة إلى حيز الوجود كشخص قانوني مستقل عن أشخاص الشركاء وذلك باتباع الإجراءات الواردة في القانون"^٢. ويعرف البعض الآخر تأسيس الشركة بأنه عبارة عن "مجموع الأعمال المادية والقانونية الالزامية لخلق هذا الكيان القانوني الذي وضعه المشرع تحت تصرف كل من يريد القيام بمشروع يتطلب رؤوس أموال كبيرة"^٣.

ويختلف تأسيس الشركة المساهمة العامة عن تأسيس غيرها من الشركات اختلافاً كبيراً حيث أن هذه الشركة لا تنشأ بمجرد الاتفاق بين الشركاء وتحرير عقد الشركة، بل يتطلب تأسيسها اتباع إجراءات طويلة معقدة يقوم بها المؤسسوں بهدف التأكيد من الجدية في تأسيس الشركة وصحة تكوينها وسلامة بنائها وذلك بسبب صلتها الوثيقة بالآخرين العام نتيجة سهولة تداول أسهمها بين الجمهور، يضاف إلى ذلك أهميتها الفضلى بالنسبة للاقتصاد الوطني لقيامها عادة بالمشروعات الكبرى.

^٢ د. عثمان التكروري، د. عوني بدر : الشركات التجارية - شرح القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، سنة ١٤١٩ھ - ١٩٩٩م، ص ١٩٩.

^٣ د. أبو زيد رضوان، د. رفعت فخرى، د. حسام عيسى : الوجيز في القانون التجاري، سنة ١٩٩٩، ص ٢١٩.

حيث تبدأ الشركة بفكرة تجول بخاطر المؤسسين ثم تتجسد هذه الفكرة في وثيقة أولية هي العقد الابتدائي ثم في وثيقة أكثر تفصيلا هي نظام الشركة الذي يعتبر بمثابة دستورها الذي ينظم مختلف جوانب حياتها، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة الاكتتاب في أسهم الشركة لجمع رأس المالها، ثم يعقب ذلك دعوة الهيئة التأسيسية لتقدير الحصص العينية إن وجدت وإقرار نظام الشركة، وتنتهي هذه الإجراءات بإخطار الجهة الإدارية المختصة بإنشاء الشركة وبشهرتها في السجل التجاري.

وتتصبح الصعوبة التي تلمسها في إجراءات تأسيس الشركة من خلال دور مراقب أو مسجل الشركات في هذه المرحلة التي تعتبر بمثابة ولادة للشركة، حيث يقدم مؤسسو الشركة طلب تأسيس الشركة إلى المراقب على النموذج المقرر لهذا الغرض مع مرافقه المتمثلة بعقد تأسيس الشركة وتنظيمها الأساسي وأسماء مؤسسيها بالإضافة إلى أسماء نجنة من المؤسسين تتولى الإشراف على إجراءات التأسيس، كما يتم توقيع عقد تأسيس الشركة وتنظيمها الأساسي من كل مؤسس أمام المراقب أو من يفوضه خطيا بذلك وذلك وفقاً للمادة ٩٢/أ،ب من قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧. ونجد أن المشرع لم يشترط في المادة ٤٠ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المطبق في محافظات الضفة التوقيع على نظام الشركة أمام المراقب واكتفى بالتوقيع على عقد التأسيس أمامه وتوزير بناء على تسيب المراقب طبقاً لهذه المادة أن يصدر قراراً بتسجيل الشركة خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب، وإذا أصدر قراراً بالموافقة وتم استيفاء الرسوم القانونية يقوم مراقب الشركات بتسجيل الشركة في السجل ويصدر لها شهادة تسجيل ويرسل إعلان تسجيلها للنشر في الجريدة الرسمية.^٥

^٥ راجع د. عثمان التكروري : المرجع السابق، ص ١٩٩، ٢٠٤، ١٩٩. كما يجوز أن يجري هذا التوقيع أمام الكاتب العدل طبقاً لقانون الشركات لسنة ١٩٦٤ ويجوز أن يتم ذلك أمام الكاتب العدل أو أمام أحد المحامين المجازين حسب نص نفس المادة من قانون الشركات الأردني.

ويقابل هذه المواد المادة ١٣ من قانون الشركات رقم ١٨ لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة حيث قضت هذه المادة بأن يودع لدى مسجل الشركات عند تقديم طلب تسجيل الشركة نسخة من عقد تأسيسها ونظامها إن كان لها عقد تأسيس أو نظام، ويقوم المسجل طبقاً للمادة ١٤ من هذا القانون برفع عقد التأسيس إلى المندوب السامي الذي يجوز له بمحض إرادته أن يجيز تسجيل الشركة أو أن يرفض تسجيلاًها. كما تقتضي المادة ١٥ من هذا القانون بأنه لا يجوز للمسجل أن يسجل أية شركة تكون غایاتها أو إحدى غایاتها امتلاك وتعمير الأراضي في فلسطين إلا إذا أبرزت له الشركة شهادة مذيلة بتوقيع المندوب السامي ت Howellها امتلاك الأرضي عموماً في فلسطين. وتقتضي المادة ١٦ من نفس القانون أنه على المسجل حين استلامه تقوياضاً من المندوب السامي بتسجيل الشركة أن يحفظ لديه عقد تأسيس الشركة ونظامها إن وجداً ويسجلهما وأن يتخذ التدابير لنشر عقد التأسيس أو خلاصة عنه في الواقع الفلسطيني على نفقة الشركة، وعند تسجيل عقد الشركة ودفع الرسوم المقررة يصدر المسجل شهادة مقرونة بتوقيعه يثبت فيها أن الشركة مسجلة وتعتبر هذه الشهادة بينة قاطعة على العمل بجميع مقتضيات القانون الخاصة بالتسجيل وبالمسائل السابقة للتسجيل والمقررة عنه وعلى اعتبارها شركة بمقتضى قانون الشركات، وإذا قدم محام للمسجل تصريحاً مؤيداً باليمين أنه قام بتأليف شركة وأن الشركة قد عملت بجميع مقتضيات القانون أو بأي منها فيجوز للمسجل أن يقبل ذلك التصريح كدليل كاف على العمل ببنك المقتضيات، وإذا قامت الشركة بإجراء تغيير على أحكام عقد تأسيسها المتعلقة بغایاتها فعليها أن ترفع هذا التغيير إلى المندوب السامي الذي يحق له بمحض إرادته أن يجيزه أو يرفضه فإذا أجازه المندوب السامي يبلغ المسجل ذلك إلى الشركة ومن ثم تودع الشركة لدى المسجل خلال ١٥ يوماً من تاريخ الإجازة نسخة من عقد التأسيس المعديل ويصدر المسجل شهادة به موقعة بإمضائه وتعتبر هذه الشهادة بينة قاطعة على العمل بجميع

مقتضيات قانون الشركات الخاصة بالتغيير وبإجازته ويعتبر عقد التأسيس المعدل هو عقد تأسيس الشركة وإذا لم تقم الشركة بإيداع أي مستند تقضي هذه المادة بإيداعه لدى المسجل فتغدو بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة^٧.

وتحظر المادة ٢٢ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ تسجيل أي شركة باسم يتضمن لفظة "ملكي" أو "إمبراطوري" أو "بلدي" أو "براءة" أو بأي لفظة يرى المسجل أنها تقييد أن الشركة هي تحت رعاية جلالته أو عضو من أعضاء العائلة المالكة أو رعاية المندوب السامي أو أن لها علاقة بحكومة جلالته أو بأية دائرة من دوائرها أو بأية بلدية أو سلطة محلية أخرى أو بجمعية أو هيئة مؤسسة ببراءة ملكية أو تعتبر أنها تقييد ذلك إلا بموافقة المندوب السامي. كما تحظر المادة ٢٤ من نفس القانون تسجيل شركة بنفس الاسم المسجلة به شركة أخرى أو شركة عادية موجودة تتعاطى أشغالها في فلسطين بذلك الاسم أو باسم يكاد يشبهه لدرجة قد تؤدي إلى الغش إلا إذا كانت الشركة أو الشركة العادية الموجودة في دور الانحلال وأبانت رضاها عن ذلك بالصورة التي يطلبها المسجل، وإذا ما سجلت الشركة بطريق السهو أو غيره بنفس الاسم المسجلة به شركة أخرى أو شركة عادية موجودة تتعاطى أشغالها في فلسطين بذلك الاسم أو باسم يكاد يشبهه لدرجة قد تؤدي إلى الغش دون الحصول على رضى تلك الشركة بالصورة السابقة فالشركة الأولى أن تغير اسمها بموافقة المسجل.

وتقضى المادة ٣٤ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ أنه إذا رأى المسجل أن شركة على وشك التأليف تر غب في اتخاذ اسم لها لغاية غير قانونية أو لغاية احتيالية فله أن يرفض تسجيلها بذلك الاسم. وتجيز المادة ٢٥ للشركة

^٧ راجع المادة ١٨/١٨، ٢٠/٢٠، ٢١/٣، ٦/٧ من قانون الشركات رقم ١٨ لسنة ١٩٢٩.

أن تغير اسمها بقرار خاص على أن يقترن بموافقة المسجل ويجيزه المذوب السامي تحريرياً، وإذا غيرت الشركة اسمها بدون المسجل اسمها الجديد في السجل بدلاً من اسمها السابق ويصدر شهادة بتسجيلها معدلة حسبما تقتضي الظروف.

وقد أوجبت المادة ٤/٧٠ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ على طالب تسجيل عقد تأسيس الشركة ونظامها عند تقديم طلبه أن يودع لدى المسجل كشفاً بأسماء الأشخاص الذين قبلوا أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الشركة إن وجدوا فإذا أدرج في الكشف اسم شخص لم يقبل العضوية يعتبر طالب التسجيل أنه ارتكب جرماً ويعاقب بغرامة قدرها خمسون جنيهًا. كما أوجبت المادة ١/٩٣ من نفس القانون على كل شركة أن تودع لدى مسجل الشركات كلما قامت بإصدار أسهم من أسهمها خلال شهر واحد من ذلك الإصدار كشفاً بالأسهم التي أصدرتها مع بيان عدد الأسهم الصادرة وقيمتها الاسمية وأسماء الأشخاص الذين صدرت لهم وعناوينهم وأوصافهم والمبلغ المدفوع والمستحق والواجب أداؤه عن كل سهم إن وجد مبلغ كهذا بالإضافة إلى عقد كتابي يثبت ملكية الشخص للأسهم التي صدرت له إن كانت قيمة الأسهم الصادرة قد دفعت كلها أو بعضها بغير النقد مع أي عقد بيع آخر أو عقد ب Mansonية خدمات أو مقابل آخر صدرت الأسهم به على أن تكون هذه العقود مستوفاة طوابع الإيرادات وكشفاً بعدد الأسهم الصادرة على هذا الوجه وقيمتها الاسمية والمدى الذي تعتبر فيه أنها مدفوعة والمقابل الذي صدرت به، وإذا وقع أي قصور في ذلك يغرن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مدیرها المنتدب أو سكرتيرها أو أي موظف آخر من موظفيها الشترك في القصور وهو عالم به بغرامة قدرها خمسون جنيهًا عن كل يوم يستمر فيه القصور.

وأوجبت المادة ٢/٦٠ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ (والخاصة بالاكتتاب الفوري أو المغلق أو الخاص الذي يتم فيه تغطية رأس مال الشركة من قبل المؤسسين دون اللجوء إلى الجمهور) على المؤسسين قبل الشروع في أعمال

الشركة أن يسلموا إلى المراقب تصريحاً يعلون فيه أنه قد دفعت إلى مصرف مرخص مبالغ لا تقل عن ٢٥ % من قيمة الأسهم المكونة لرأس مال الشركة وأنه جرت تعطيلتها من المؤسسين وحدهم أو بالاشتراك مع غيرهم بدون اكتتاب وأن يرفقوا مع هذا التصريح الوثائق المصرافية المؤيدة له وقائمة بأسماء المؤسسين والمساهمين وعدد أسهم كل منهم والمبالغ المدفوعة عنها والتي لم تدفع بالإضافة إلى محضر اجتماع الهيئة التأسيسية، وبعد اطلاع المراقب على هذه الوثائق واقتناعه بموافقتها لمتطلبات قانون الشركات يعلم الشركة كتابة بحقها في الشروع في أعمالها.

وقضت المادة ٩٥/ب من قانون الشركات الأردني أنه في حالة كون رأس مال الشركة المكتتب به أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دينار ولم يسدد الجزء غير المكتتب به خلال ثلاثة سنوات من تأسيس الشركة أو دفع رأس المال يحق للمراقب أن ينذر الشركة بضرورة العمل على تسديد المبلغ اللازم حتى يصبح رأس مال الشركة المكتتب به فعلاً ٥٠٠,٠٠٠ دينار، على أن تعمل الشركة على تسديد هذا المبلغ خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغها بالإنذار فإن لم تفعل يحق للمراقب أن يطلب من المحكمة تصفية الشركة طبقاً لأحكام المادة ٢٦٦ من قانون الشركات.

ويجب على مؤسسي الشركة عند التوقيع على عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي أن يزودوا المراقب بما يثبت تعطيلية كامل قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها على أن لا تزيد قيمة الأسهم المكتتب بها من قبليهم في البنوك والشركات المالية وشركات التأمين على ٥٠ % من رأس مال الشركة المصرح به وأن لا يقل عدد المؤسسين فيها عن خمسين شخصاً وذلك وفقاً للمادة ١/٩٩ من قانون الشركات الأردني.

ويزود مراقب الشركات من قبل الشركة بعد إغلاق الإكتتاب في أسهمها بكشف يتضمن أسماء المكتتبين ومقدار الأسهم التي اكتتب كل منهم فيها وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ إغلاق الإكتتاب وفقاً للمادة ١٠٣ من قانون الشركات الأردني. بينما نجد أن المادة ٥٧ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ المطبق في محافظات الضفة أوجبت على مؤسسي الشركة أن يقدموا إلى المراقب خلال شهر من تاريخ إغلاق الإكتتاب تصريراً يعلنون فيه عدد الأسهم التي جرى الإكتتاب بها وقيام المكتتبين بدفع القسط أو الأقساط الواجب دفعها عند الإكتتاب مع الوثائق المصرفية المويدة لذلك، وأن يقدموا كذلك مع هذا التصرير نص بيان الدعوة إلى الإكتتاب وقائمة بعدد المكتتبين وأسمائهم ومقدار الأسهم التي اكتتبوا بها.

ووفقاً لقانون الشركات لسنة ١٩٦٤ على مؤسسي الشركة أن يدعوا خلال شهرين من تاريخ إغلاق الإكتتاب المكتتبين والمساهمين إلى اجتماع عام للهيئة التأسيسية وإذا لم يقوموا بذلك قام المراقب بالدعوة على نفقتهم وبيان المراقب بصورة عن محضر الاجتماع، وبعد اطلاع المراقب على محضر اجتماع الهيئة التأسيسية وعلى الوثائق الأخرى واقتناعه بصحة إجراءات التأسيس يعلم الشركة كتابة بحقها في الشروع في أعمالها طبقاً لنص المادة ١/٦٠ من القانون.^٧

وفي حالة اعتراض المساهمين في الشركة على نفقات التأسيس وكان المعترضون يحملون ما لا يقل عن ٢٠ % من الأسهم المماثلة في اجتماع الهيئة العامة الأول للشركة، فعلى المراقب التأكيد من صحة الاعتراض وتسويته وفقاً لما تنص عليه المادة ١٠٧ من قانون الشركات الأردني.^٨

^٧ د. عثمان التكروري : المرجع السابق، ص ٢١٣، ٢١٤.

^٨ فإذا لم يمكن من ذلك لأي سبب من الأسباب فالمقدمي طلب الاعتراض إقامة الدعوى لدى المحكمة.

ويجب على رئيس مجلس الإدارة الأول للشركة تزويد المراقب بنسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة الأول للشركة والوثائق والبيانات التي قدمتها لجنة مؤسسي الشركة إلى الهيئة العامة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة الأول، وعلى المراقب بعد ذلك أن ينذر الشركة خطياً بتصويب أوضاعها إذا كانت قد أغفلت أو خالفت في مرحلة تأسيسها تطبيق أي نص أو حكم قانوني، وعلى الشركة أن تفعل ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغها بالإذار، فإذا انتهت المدة دون أن تصوب أوضاعها طبقاً لما يتطلبه الإذار فللمرأب أن يحيلها للمحكمة، أما إذا ثبت للمرأب من خلال تدقيق الوثائق المقدمة له أن إجراءات تأسيس الشركة سليمة فعليه أن يعلم الشركة خطياً بحقها في الشروع في أعمالها وفقاً للمادة ١٠٨ من قانون الشركات الأردني.

ويحق للوزير^٩ بناءً على تنصيب المراقب أن يتثبت من صحة تقدير المقدمات العينية (بالطريقة التي يراها مناسبة) المقدمة من مؤسسي الشركة مقابل أسهمهم في الشركة، ويكون للوزير تشكيل لجنة من الخبراء وعلى نفقة الشركة لتقدير هذه المقدمات العينية وعلى اللجنة أن تقدم تقريراً للوزير خلال مدة لا تتجاوز السنتين يوماً من تاريخ تشكيلها ويعتبر قرارها نهائياً بعد موافقة الوزير عليه، وإذا اعترض المؤسرون على ذلك فلتوزير أن يرفض تسجيل الشركة، ولا يحق لأي من المؤسسين أو المساهمين اللاحقين الاعتراض على قيمة الأسهم العينية المقدمة بمرحلة التأسيس وذلك وفقاً للمادة ١٠٩ من قانون الشركات الأردني. بينما وفقاً لقانون الشركات لسنة ١٩٦٤ فإن المراقب هو من يقوم بتعيين خبير أو أكثر على نفقة الشركة لتخمين قيمة الأموال العينية المقدمة.^{١٠}

^٩ يقصد بالوزير وزير الصناعة والتجارة طبقاً للتعريفات الواردة في المادة ٢ من قانون الشركات الأردني.

^{١٠} د. عثمان التكروري : المرجع السابق، ص ٢١٦.

يتضح مما سبق أن قانون الشركات الأردني جاء بدور لمراقب الشركات بعد تطويراً للدور الذي يؤديه المراقب في ظل قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ المطبق في محافظات الضفة، ويكون المشرع الأردني بذلك قد أدرك أهمية هذا الدور وعمل على تدعيمه وتقويته إلى حد يتفق مع الدور الذي يؤديه الشركات المساهمة العامة في الدولة. وبالنسبة لقانون الشركات لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة فنجد أنه سار على نفس النهج فهو لم يتowan في تدعيم دور مسجل الشركات.

وفي اعتقادنا أن الدور الذي يؤديه مراقب الشركات في هذه المرحلة التي تبدأ فيها الشركة حياتها يمثل أهمية كبيرة، حيث أنه لا بد وأن يحاط هذا النوع من الشركات بكل ما هو لازم وضروري كونها تقوم بمشروعات كبيرة تتعدى بأثرها على المجتمع ككل لا على الفرد فقط أو على الشركاء وحدهم، فيوجد أولاً مصالح صغار المدخرين من المكتتبين في أسهم هذه الشركات وثانياً مصالحدائريين وغيرهم من المتعاملين مع هذه الشركات وثالثاً مصالح العاملين في هذه الشركات التي تشكل قطاعاً ليس بالقليل من قطاع العاملين في الدولة. وعليه لا بد وأن تحاط عملية تأسيس الشركة المساهمة العامة باحتياطات وضمانات تحقق الجدية والذرية الصادقة في تأسيسها لتحقيق غاياتها التي يسعى المشرع جاهداً في سبيل إنجاحها نتيجة أهميتها القصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني. وفيما يلي مراقب لشركات بدوره على النحو السابق ذكره يبني ذلك ويساعد على التهوض بهذا النوع من الشركات ليكون صحيحاً في تكوينه سليماً في بنائه.

المبحث الثاني

دور مراقب الشركات في مرحلة مزاولة الشركة المساهمة العامة أعمالها بعد انتهاء مرحلة التأسيس تخرج الشركة إلى الحياة وتشرع في مزاولة أعمالها وتحقيق غاياتها التي قامت من أجلها، وفيما يتعلق بمراقب الشركات خلال

هذه المرحلة تجد أنه يلعب دوراً كبيراً يتعلّق بالعديد من الأمور سواء فيما يتعلق برأس مال الشركة أو بمحسن إدارتها أو بالهيئة العامة فيها أو بمدققي حساباتها أو بالرقابة عليها أو بشركات التأمين وتسجيل الرهون والتأمينات أو بالمصالحة، وغيرها من الأمور التي ستتناولها في النقاط الآتية :

أولاً / فيما يتعلق برأس مال الشركة :

ويتصفح دور مراقب الشركات بالنسبة لرأسمال الشركات بالإجراءات المتعلقة بتخفيضه أو بزيادته، حيث يخضع تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة إلى إجراءات يفرض فيها دور مراقب الشركات وستتناول هذه الأمور وغيرها في النقاط الآتية :

١. بعد موافقة الهيئة العامة للشركة على تخفيض رأس مال الشركة المكتتب به بأكثرية لا تقل عن ٧٥ % من الأسهم المملوكة في اجتماعها غير العادي الذي تعقده لهذه الغاية، يقدم مجلس الإدارة إلى المراقب طلباً بتخفيض رأس مال الشركة المكتتب به مع الأسباب الموجبة لذلك على أن يرفق مع هذا الطلب قائمة بأسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعنوانه وبيان بموجودات الشركة والتزاماتها على أن تكون مصدقة من مدقق الحسابات وذلك وفقاً للمادة ١١٥ من قانون الشركات الأردني.

وببلغ المراقب الدائنين الواردة أسماؤهم في القائمة المقدمة من الشركة إشعاراً يتضمن قرار هيئة العامة بتخفيض رأس مال الشركة المكتتب به، وينشر الإشعار في صحيفتين يوميتين محلتيتين على نفقة الشركة، ولكل دائن أن يقدم للمرأقب خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أيام من تاريخ نشر الإشعار لأخر مرة اعتراضاً خطياً على تخفيض رأس مال الشركة وعلى المراقب أن يقوم بتسوية هذه الاعتراضات خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمها، فإذا لم يتمكن من ذلك يحق لأصحاب الاعتراضات مراجعة المحكمة بشأن اعتراضاتهم

خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء المدة التي منحت للمراقب لتسويتها، وإذا قدمت أي دعوى بعد هذه المدة فإنها ترد وذلك وفقاً للمادة ٨٤ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ والمادة ١١٥/ب من قانون الشركات الأردني.

وإذا أقيمت دعوى أمام المحكمة من قبل المعتراضين فعلى المراقب أن يوقف إجراءات تخفيض رأس المال الشركة إذا تبين إشعاراً خطياً من قبل المحكمة بإقامة الدعوى لديها. وفي حالة عدم إقامة دعوى لدى المحكمة أو إقامة دعوى وصدر حكم فيها - برفض الاعتراض المقدم - واكتسابه الدرجة القطعية، على المراقب متابعة النظر في تخفيض رأس المال الشركة برفع ت Tessib شأنه إلى الوزير ليصدر القرار الذي يراه مناسباً، وفي حالة موافقة الوزير على التخفيض على المراقب تسجيل ونشر هذا القرار على نفقة الشركة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون، ويحل رأس المال المخفض محل رأس المال المدرج في عقد تأسيسها ونظامها حكماً وفقاً لما تقتضي به المادة ١١٥/ج، د من قانون الشركات الأردني.

أما بالنسبة لقانون الشركات لسنة ١٩٢٩ فقد تناول دور المسجل بخصوص تخفيض رأس المال في المادة ١٥٠، ٣٢، ٤، حيث ورد فيها أنه إذا أبرز لمسجل الشركات أمر من المحكمة بالموافقة على تخفيض رأس المال الشركة وسلمت إليه نسخة عن الأمر والمحضر مصدقاً عليها من المحكمة ومبيناً فيه قيمة رأس المال الأسهم بالنسبة إلى رأس المال الشركة كما جرى تغييره في الأمر المذكور ومقدار رأس المال الأسهم وعد الأسهم المراد تقسيم رأس المال إليها وقيمة كل سهم والمبلغ المعتبر مدفوعاً عن كل سهم في تاريخ التسجيل إن وجد مبلغ كهذا، فيقوم المسجل بتسجيل ذلك الأمر والمحضر ويعتبر القرار الذي يقضي بتخفيض رأس المال الشركة المصدق عليه بأمر المحكمة نافذاً عند تسجيله لا قبل ذلك وتقوم المحكمة بنشر إعلان التسجيل بالصورة التي تقرره، ويصدر المسجل

شهادة بتسجيل الأمر والمحضر موقعة بتوقيعه وتعتبر شهادته دليلاً قاطعاً على استيفاء جميع مقتضيات هذا القانون الخاصة بتخفيض رأس المال وعلى أن رأس مال الشركة هو المبين في المحضر، ويعتبر هذا المحضر بعد تسجيله جزءاً من عقد تأسيس الشركة طبقاً ل المادة ١٥١ ننفس القانون.

٢. طبقاً لنص المادة ٤٣/٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ على كل شركة ذات رأس مال أسمى زادت رأس مالها الأسهم زيادة تفوق رأس مالها المسجل سواء أحولت أسهمها إلى سندات دين موحدة سток - أم لم تحولها أن تبلغ مسجل الشركات إعلاناً بزيادة رأس المال وذلك خلال ١٥ يوم من اتخاذ القرار الذي يجيز زيادة رأس المال ومن ثم بدون المسجل هذه الزيادة في السجل.

٣. طبقاً لنص المادة ٤٣/٣ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ يجب على الشركة أن تبلغ المسجل خلال شهر واحد من حين إجراء أي توحيد أو تقسيم لرأس مالها إلى أسهم تزيد قيمتها على قيمة أسهمها الموجودة أو إذا حولت أسهماً من أسهمها إلى سندات دين موحدة (ستوك) أو إذا أعادت تحويل سندات الدين الموحدة (الستوك) إلى أسهم أو إذا استهلكت آية أسهم ممتازة قابلة للاستهلاك أو إذا ألغت آية أسهم ليس عن طريق تخفيض رأس مالها الأسهم بمقتضى المادة ٤٥، مبينة الأسهم التي وحدت أو قسمت أو حولت أو استهلكت أو ألغيت أو سندات الدين الموحدة (الستوك) التي أعيد تحويلها.

٤. طبقاً لنص المادة ٤٤/٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ ترسل الشركة نسخة من القرار الذي اتخذته المحكمة - بشأن الطلب المتعلق بإلغاء التغيير في الحقوق العادة لصنف من الأسهم - إلى المسجل خلال ١٥ يوماً من اصداره، فإذا تختلف عن ذلك تغريم بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويعتبر كل عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها المنتدب أو سكرتيرها أو أي

موظف آخر من موظفيها أجاز تلك المخالفة أو سمح بوقوعها عن علم منه وقصد أنه ارتكب جرماً ويغرن بالغرامة نفسها.

ثانياً / فيما يتعلق بإدارة الشركة ومجلس إدارتها :

مجلس إدارة الشركة هو الهيئة الرئيسية التي تتولى إدارة شركة المساهمة العامة وتهيمن على نشاطها وتتخذ القرارات اللازمة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله^{١٠}، ولمراقب الشركات دور هام يتعلق بمجلس الإدارة سواء بالنسبة لانتخاب رئيسه ونائب الرئيس أم بالنسبة لواجباته أو أجور أعضاء مجلس الإدارة أو العضوية في أكثر من مجلس إدارة أو باجتماعات مجلس الإدارة أو بفقدان العضوية فيه وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بإدارة الشركة بوجه عام والتي سنتناولها تفصيلاً عبر النقاط الآتية :

١. يجب تزويد المراقب من قبل مجلس الإدارة بنسخ عن قرارات انتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة وبنمذج عن توقيعاتهم خلال سبعة أيام من صدور تلك القرارات وذلك طبقاً للمادة ١٣٧/أ من قانون الشركات الأردني والمادة ٣/١٢٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤.

٢. كما يزود المراقب بنسخ عن البيانات المتعلقة بما يملكه كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومديريها العام والمديرين الرئيسيين وكل من زوجاتهم وأولادهم القاصرين من أسهم في الشركة، وأسماء الشركات الأخرى التي يملك فيها كل شخص وزوجته وأولاده القاصرين حصصاً أو أسهماً وذلك إذا كانت الشركة مساهمة في تلك الشركات، ويزود المراقب كذلك بأي تغيير يطرأ على هذه البيانات، وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ تقديمها لمجلس الإدارة أو تقديم أي تغيير

^{١٠} د. مصطفى كمال طه : القانون التجاري اللبناني - الجزء الأول، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٨، ص ٤٤٤.

يطرأ عليها (المادة ١٣٨ ب من قانون الشركات الأردني). كما أوجبت المادة ١١٢ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ ذلك ولكنها لم تتحدث عن ما يملكه كل شخص وزوجته وأولاده القاصرين من أسهم أو حصص في شركات أخرى تكون الشركة مساهمة فيها، كما أعطت هذه المادة للمراقب الحق في طلب تلك الإقرارات من مجلس الإدارة وعلى المجلس تزويده بها خلال أسبوعين من تاريخ تسلم الطلب^{١٢}.

٣. يزود المراقب كذلك من مجلس الإدارة بنسخ عن الحسابات والميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيرادات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة، كما يزود المراقب بالتقدير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة، وكل ذلك قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لا تقل عن واحد وعشرين يوماً (المادة ١٤٠ ب من قانون الشركات الأردني). ويقابل هذه المادة المادة ١١٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ ولكنها لم تأت بهذه الصورة الجامحة حيث أن ما يرسل إلى المراقب بهذا الخصوص بيان يتضمن حساب الأرباح والخسائر بعد تدقيقها من قبل مدققي حسابات قانونيين مع بيان آخر يتضمن شرحاً وافياً لأهم بنود الإيرادات والمصروفات كما أن هذه البيانات يجب إرسالها للمراقب قبل موعد الاجتماع بأربعة عشر يوماً على الأقل.

٤. ويزود المراقب أيضاً بنسخة من التقرير المالي المعد من قبل مجلس الإدارة بشأن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها (المادة ١٤٢ من قانون الشركات الأردني)^{١٣}. ويقابل هذه المادة المادة ٧٥،٦١ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩

^{١٢} د. عثمان التكروري : المرجع السابق، ص ٢٣٩.

^{١٣} وبعد هذا التقرير كل ستة أشهر ويصدق من مجلس الإدارة.

التي قضت بأنه يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا إلى المسجل نسخة عن التقرير السنوي المصدق على صحته طبقاً لأحكام المادة ٦١ فوراً بعد إرساله إلى أعضاء الشركة، وإذا تخلف أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك أو أجاز تلك المخالفة أو سمح بوقوعها عن علم منه يعتبر أنه ارتكب جرماً وبغرامة قدرها خمسون جنيهاً.

٥. يزود المراقب بنسخة من الكشف المفصل الذي يضعه مجلس الإدارة في مركز الشركة الرئيس قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة، ويتضمن هذا الكشف بيانات عن جميع العبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة خلال السنة المالية من أجور وأنتعاب ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها وكذلك المزايا التي ينالها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة كالسكن المجاني والسيارات وغيرها وكذلك نفقات السفر والانتقال لهم داخل المملكة وخارجها وكذلك التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلاً والجهات التي دفعت لها (المادة ١٤٣ من قانون الشركات الأردني). ويقابل هذه المادة المادة ١١٤ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ التي تقضي بتزويد المراقب بنسخة عن الكشف الذي يضعه مجلس الإدارة سنوياً ويتضمن بيانات بجميع العبالغ التي حصل عليها من الشركة رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضائه في السنة المالية من أجور وأنتعاب ومرتبات ومكافآت وكل تعهد تزيد قيمته على خمسمائة دينار أحالته الشركة في تلك السنة والجهة أو الجهات التي أحيل إليها التعهد.

٦. يعلم المراقب خطياً من قبل العضو الذي يتم انتخابه في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة عن أسماء الشركات التي يشترك هذا العضو في عضوية مجالس إدارتها (المادة ١٤٦/ب من قانون الشركات الأردني).

٧. ترسل نسخ من الأنظمة الداخلية التي يعدها مجلس الإدارة إلى المراقب، وللوزير بناءً على تنصيب المراقب إدخال أي تعديل يراه ضروريًّا بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين فيها (المادة ١٥١ من قانون الشركات الأردني).
٨. يعلم المراقب من قبل مجلس الإدارة عن أي قرار يتخذ بشأن تعيين مدير عام للشركة أو إيهامه خدماته وذلك حال اتخاذ القرار (المادة ١٥٣/ب من قانون الشركات الأردني). وتنقضي بذلك المادة ١٣٤ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤.
٩. يبلغ المراقب من قبل مجلس الإدارة بنسخة من الدعوة لاجتماع مجلس الإدارة الذي يجب ألا يقل عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة وألا ينقضى أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس (المادة ١٥٥/د من قانون الشركات الأردني).
١٠. يحق للمراقب إقامة الدعوى على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عند مخالفتهم لأنظمة الشركة أو عند إهمالهم وتقصيرهم في إدارة الشركة، كما يحق للمراقب إقامة الدعوى على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والموظفين عن إفشاء أسرار الشركة (المادة ١٦٠ من قانون الشركات الأردني).
١١. يبلغ المراقب بقرار فقدان عضوية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة - ويكون فقدانهم للعضوية في حالة تغيبهم عن حضور أربعة اجتماعات متتالية للمجلس دون عذر يقبله المجلس، أو إذا تغيب أحدهم عن حضور اجتماعات المجلس لمدة ستة أشهر متتالية ولو كان هذا التغيب بعد مغيبول - (المادة ١٦٤/أب من قانون الشركات الأردني)^{١١}.

^{١١} بالنسبة للشخص الاعتبار فإنه لا يفقد عضويته في مجلس الإدارة ولكن يتعمّن عليه تعيين شخص آخر يمثّله في مجلس الإدارة بعد تليّغه قرار المجلس.

١٢. يبلغ المراقب من قبل مجلس الإدارة نسخة من طلب إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضائه^{١٥} المقدم من الهيئة العامة للشركة والموقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ٣٠ % من أسهم الشركة، ويتولى المراقب دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي على نفقة الشركة إذا لم يقم مجلس الإدارة بذلك خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب إليه، وذلك لتنتظر الهيئة العامة في ذلك الطلب وتصدر القرار الذي تراه مناسباً بشأنه (المادة ١٦٥/أ من قانون الشركات الأردني). ويقضي قانون الشركات لسنة ١٩٦٤^{١٤٢} بهذا الخصوص في المادة منه بأنه يحق للهيئة العامة إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه بناءً على اقتراح من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه أو بناءً على طلب موقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن عشرين بالمئة من الأسهم وبعد سماع آقوال العضو المطلوب إقالته وترسل نسخة من قرار الإقالة إلى المراقب وإذا قدم طلب الإقالة إلى مجلس الإدارة قبل شهرين أو أكثر من ميعاد اجتماع الهيئة العامة العادية وجوب على المجلس أن يوجه خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الطلب الدعوة لعقد هيئة عامة وإذا لم يقم المجلس بذلك قام المراقب بالدعوة للاجتماع على حساب الشركة، كما أنه طبقاً لنص المادة ١٤٧ من نفس القانون للوزير بعد الاستئناف برأي المراقب البيني على أسباب مبررة إذا رأى أن الشركة تعاني أوضاعاً مالية أو إدارية سيئة أن يدعو في الحال الهيئة العامة لاجتماع طارئ ويعرض عليها أوضاع الشركة ويطلب رأيها في الموضوع وإذا اتفق بأغلبيتها المطلقة على حل المجلس القائم يشكل الوزير لجنة لإدارة أعمال الشركة لمدة أقصاها سنة قابلة للتمديد لسنة أخرى

^{١٥} وذلك باستثناء الأعضاء الممثلين لأسماء الحكومة أو أي شخص اعتباري عام.

فقط بموافقة الهيئة العامة ويدعو الوزير خلال هذه المدة الهيئة العامة لانتخاب مجلس إدارة جديد^{١٢}.

١٣. يحب أن يبلغ المراقب - سواء من رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء المجلس أو المدير العام أو مدقق الحسابات - وتحت طائلة المسؤولية في حالة عدم التبليغ - إذا تعرضت الشركة لخسارة جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو في حقوق ذاتها (المادة ١٦٨/أ من قانون الشركات الأردني).

١٤. كما تقضى المادة ١١١ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ أن ترسل الشركة إلى المراقب سنويًا في خلال الشهر الأول من سنتها المالية قائمة باسمه رئيس وأعضاء مجلس إدارتها وجنسيّة كل منهم وعمره ومهنته ومقدار مساهمته في رأس المال الشركة وتاريخ انتخابه وتاريخ انتهاء مدته.

١٥. طبقاً للمادة ٤/٦٧ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ يجب أن ترسل إلى مسجل الشركات نسخة مطبوعة أو مكتوبة على الآلة الكاتبة عن كل قرار يتخذ في اجتماع الشركة خلال ١٥ يوماً من تاريخ اتخاذه ويسجل المسجل هذه القرارات لديه، وإذا تخلفت الشركة عن ذلك تغريم بغرامة قدرها جنيهان عن كل يوم تستمر فيه المخالفة.

١٦. طبقاً لنص المادة ٣٦/٦،٨ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ على الشركة أن تقدم إلى المسجل في الحال نسخة من التقرير السنوي الذي تقوم بوضعه الشركة خلال ١٤ يوماً بعد اليوم الرابع عشر من الاجتماع الأول أو الاجتماع العام العادي وتكون هذه النسخة موقعة من أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديرها المنتدب أو سكرتيرها، وإذا تخلفت الشركة عن ذلك تغريم بغرامة قدرها جنيهان عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويعتبر كل عضو من أعضاء مجالس الإدارة أو مديرها

^{١٢} راجع في ذلك د. عثمان التكروري : المرجع السابق، ص ٢٤٦.

- المنتدب أو سكرتيرها أو أي موظف آخر من موظفيها أجاز أو سمح عن علم منه وقصد بوقوع تلك المخالفة أنه ارتكب جرماً ويغرم بالغرامة نفسها. طبقاً لنص المادة ٣٥ من نفس القانون على الشركة أن تخطر المسجل بموقع المكتب الذي يحفظ فيه أي سجل من السجلات الفرعية وبكل تغيير يجري في ذلك الموقع وبإبطال ذلك المكتب إذا كانت أبطاله وذلك خلال شهر واحد من تاريخ فتح المكتب أو وقوع التغيير في موقعه أو إبطاله حسب مقتضى الحال وإذا تختلف الشركة عن ذلك فإنها تغريم بغرامة قدرها جنيهان عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويغرم بنفس الغرامه كل عضو من أعضاء مجلس إدارتها ومديرها المنتدب وسكرتيرها وكل موظف آخر من موظفيها أجاز تلك المخالفة أو سمح بوقوعها عن علم منه وقصد.
١٧. طبقاً لنص المادة ٥٩ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ يجب على الشركة أن تبلغ المسجل إعلاناً بموقع مركزها المسجل وكل تغيير يقع فيه خلال ٢٨ يوم من تاريخ تسجيلها أو من حصول التغيير حسب مقتضى الحال، وعلى المسجل أن يدون ذلك الإعلان لديه، وإذا تختلف الشركة عن القيام بذلك تغريم بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويعتبر كل عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها المنتدب أو سكرتيرها أو أي موظف آخر من موظفيها أجاز تلك المخالفة أو سمح بوقوعها عن علم منه وقصد أنه ارتكب جرماً ويغرم بالغرامة نفسها.
١٨. طبقاً لنص المادة ٧٦ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ ترسل الشركة إلى المسجل كشفاً يتضمن التفاصيل المبينة في السجل المتضمن أسماء أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها المنتدبين وجميع بياناتهم سواء كانوا فراداً أم هيئة مع كل تغيير جرى في أعضاء مجلس الإدارة أو في التفاصيل المدرجة في السجل (وذلك خلال ١٤ يوم من تاريخ تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو ١٤ من حدوث التغيير).

١٩، منح قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ دوراً هاماً للمسجل فيما يتعلق بمنشور الشركة ويتمثل في الآتي^{١٧} :

١. يجب أن يقدم إلى المسجل نسخة عن كل منشور تصدره الشركة عند تاريخ نشره أو قبله لتسجيله موقعاً عليه من كل شخص سمي في المنصور كعضو أو كمرشح للعضوية في مجلس إدارة الشركة أو من وكيله المفوض كتابة ولا يجوز إصدار المنصور إلا بعد إيداع نسخة عنه للتسجيل بالصورة المقدمة. ولا يجوز للمسجل أن يسجل أي منشور ما لم يكن موزراً، وإذا صدر منشور دون أن تقدم نسخة عنه للتسجيل تغريم الشركة وكل شخص اشتراك في إصداره عن علم منه بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم من تاريخ صدوره إلى أن تقدم نسخة عنه للتسجيل.

٢. إذا أصدرت الشركة منشوراً تدعوه فيه الجمهور للاكتتاب في أسهمها، فلا يجوز لها أن تبدأ أشغالها أو أن تباشر صلحيات الاقتراض إلا إذا أودع لدى مسجل الشركات تصريح معطى بعد اليمين حسب النموذج المقرر من قبل سكرتير الشركة أو أحد أعضاء مجلس إدارتها يثبت استيفاء الشروط الازمة لإصدار الأسهم حسب نص المادة ٩٠.

٣. إذا لم تصدر الشركة منشوراً تدعوه فيه الجمهور للاكتتاب في أسهمها فلا يجوز لها أن تبدأ أشغالها أو أن تباشر صلحيات الاقتراض إلا إذا أودعت لدى مسجل الشركات بياناً بدلاً من المنصور لتسجيله لديه وكذلك تصريحاً معطى بعد اليمين حسب النموذج المعين من قبل سكرتير الشركة أو أحد أعضاء مجلس إدارتها يثبت دفع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن كل سهم من الأسهم

^{١٧} راجع في ذلك المادة ٥٣٢/٨٥ والمادة ٣٢٠/ج والمادة ١/٩٢ والمادة ١/٩٣ والمادة ١/٩٦ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩.

التي أخذها أو تعاقد على أخذها بشرط دفع قيمتها نقداً مبلغاً يساوي المقدار الواجب دفعه عن الأسهم التي تعرض للجمهور للاكتتاب عند تقديم طلب بذلك وإصدار الأسهم.

٤. ولدي استلام المسجل هذا التصريح المعطى بعد اليمين أو البيان إذا كانت الشركة من الشركات التي يجب عليها تسلیم بيان بدلاً من المنشور كما سبق القول يصدر المسجل شهادة يشهد فيها أن من حق الشركة الشروع في أشغالها، وتكون هذه الشهادة بينة قاطعة على أن للشركة الحق في الشروع في أشغالها.

٥. يودع لدى مسجل الشركات المنشور الصادر عن الشركة الموضح فيه مقدار العمولة المدفوعة أو المتفق على دفعها أو معدلها المنوي الذي يدفع للشخص نظير اكتابه أو قبوله الإكتتاب بأسهمها بصورة مطلقة أو مقيدة وذلك قبل دفع العمولة أو يودع البيان الصادر عوضاً عن المنشور.

٢٠. كما أن المادة ٣/٣٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ وضعت التزاماً على الشركة بتبيّن المسجل إعلاناً بالتصحّح الذي أمرت المحكمة بإجرائه في سجل الشركة متى كان القانون يحتم على الشركة إرسال قائمة بأسماء أعضائها إلى المسجل.

ثالثاً / فيما يتعلق بالهيئة العامة للشركة :

ت تكون الهيئة العامة للشركة من جميع المساهمين في الشركة، وهي تعد السلطة العليا فيها، وتنقسم إلى نوعين : هيئة عامة عاديّة وهيئة عامة غير عاديّة^{١٨}. ولمراقب الشركات دور لا يمكن إغفاله سواء فيما يتعلق باجتماع الهيئة العامة العادي أو غير العادي أو فيما يتعلق بالتوكيل في حضور الاجتماع أو في

^{١٨} د. عثمان التكروري : المرجع السابق، ص ٢٤٧.

- الإشراف على الإجراءات الخاصة بعقد الاجتماع أو بمحضر الاجتماع أو بدعوته لحضور هذا الاجتماع أو بالأرباح وتوزيعها، وذلك على التفصيل الآتي :
١. يتفق مجلس الإدارة مع المراقب على التاريخ الذي يعقد فيه اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة (المادة ١٦٨/أ من قانون الشركات الأردني)^{١٩}.
 ٢. يحق للمراقب أن يدعو وبطلب خطى إلى عقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة إذا طلب منه ذلك مساهمون يملكون أصلية ما لا يقل عن ١٥٪ من أسهم الشركة المكتتب بها، وعلى مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع غير العادي خلال ١٥ يوماً من تاريخ تبليغه بالطلب لعقد الاجتماع، فإذا تخلف عن ذلك أو رفض الاستجابة للطلب يقوم المراقب بدعوة الهيئة العامة للاجتماع على نفقة الشركة (المادة ١٧٢/أ/ب من قانون الشركات الأردني). ويقابل هذه المادة المادة ٢/١٥٤ من قانون ١٩٦٤ المطبق في محافظات الضفة ولكن هذه المادة تقتضي كذلك بأن للمراقب أن يطلب عقد هذا الاجتماع من تقاء نفسه.
 ٣. يشترط موافقة المراقب على التوكيل في حضور الاجتماع من قبل مساهم يزيد توكيل مساهم آخر ويتم ذلك بموجب وكالة خطية على القسمة المعدة لهذا الغرض من قبل مجلس الإدارة على أن تودع هذه القسمة في مركز إدارة الشركة قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة، ويتولى المراقب أو من ينتبه تدقيقها (المادة ١٧٩/أ من قانون الشركات الأردني)^{٢٠}. ويقابل هذه المادة المادة ١٦١ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ وقد اشترطت هذه المادة ألا يزيد عدد الأسهم التي يحملها الوكيل بهذه الصفة على ٥٪ من رأس مال الشركة المدفوع.

^{١٩} وبعد هذا الاجتماع مرة واحدة في السنة على الأقل بدعوة من مجلس الإدارة خلال الأشهر الأربع التالية لانتهاء السنة المالية للشركة طبقاً لقانون الشركات الأردني.

^{٢٠} كما يحور للمساهم توكيل أي شخص بموجب وكالة عدلية لحضور الاجتماع نيابة عنه.

٤. يشرف المراقب أو من ينتدبه خطياً من موظفي مراقبة الشركات بالوزارة على تنفيذ الإجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية، وتحدد بنظام خاص الأتعاب التي يتوجب على الشركات دفعها وكيفية صرفها والمكافأة التي تدفع للمراقب وموظفي الوزارة الذين يشتركون في اجتماع الهيئة العامة (المادة ١٨٠/أ ب من قانون الشركات الأردني).

أما المادة ١٦٣ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ فقد حددت هذه الإجراءات التي يقوم بها المراقب أو من ينتدبه المتمثلة بتنظيم جدول حضور تسجل فيه أسماء أعضاء الهيئة الحاضرين وعدد الأصوات التي يملكونها كل منهم أصلية أو وكالة وأخذ توقيعهم وله أن يستعين في ذلك بمن يحتاج إليه من الموظفين الحكوميين أو موظفي الشركة ذات العلاقة كما يقوم المراقب أو من ينتدبه بإعطاء كل مساهم بطاقة لدخول الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يحملها والتي يجب أن تكون ممهورة بخاتم الشركة وتوقيع المراقب أو من ينتدبه ولا يحق حضور الاجتماع إلا لحاملي هذه البطاقات فقط، كما يوقع المراقب والكاتب على محضر الاجتماع، وفي الانتخابات والإقالة يتولى مراقب الشركات مع المراقبين الذين تم اختيارهم عملية جمع الأصوات وفرزها وإعلان نتائج انتخاب مجلس الإدارة، كما يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ مراقب الشركات جميع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة في خلال شهر من تاريخ اتخاذها^{٢١}.

٥. يتولى المراقب أو من يمثله إعلان النتائج التي يسفر عنها التصويت في اجتماع الهيئة العامة للشركة، ويوقع المراقب والكاتب محضر الاجتماع ويوثق هذا المحضر في سجل خاص في الشركة بعد لهذا الغرض، ويرسل مجلس الإدارة نسخة منه للمراقب خلال عشرة أيام من تاريخ عقد الاجتماع، ويجوز للمراقب

^{٢١} د. عثمان التكروري : المرجع السابق، ص ٢٥٧، ٢٥٨.

(اعطاء صورة مصدقة عن محضر الاجتماع لأى مساهم مقابل الرسوم المقررة بعوجب أحكام قانون الشركات (المادة ١٨١/أب،ج من قانون الشركات الأردني).
٦. يوجه مجلس الإدارة دعوة للمرأب لحضور اجتماع الهيئة العامة قبل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ انعقاده، ويرفق بالدعوة جدول أعمال الاجتماع وجميع البيانات والمرافق التي تنص على إرسالها للمساهم مع الدعوة، ويعتبر الاجتماع باطلأ إذا لم يحضره المرأب (المادة ١٨٢ من قانون الشركات)^{٢٢}. كما نصت على هذه الدعوة المادة ١٦٣ من قانون ١٩٦٤ ولكنها لم تتحدث عن هذه التفاصيل التي ترافق مع الدعوة ولم تحدد مدة الخمسة عشر يوما السابقة.

٧. يبلغ المرأة من قبل الشركة بقرار اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الأرباح ^{٢٣} على مجلس الإدارة أن يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وبوسائل الإعلام الأخرى خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ قرار الهيئة " (المادة ١٩١/ب من قانون الشركات الأردني)^{٢٤}.

رابعاً / فيما يتعلق بمدققي حسابات الشركة :

تعد الهيئة العامة للشركة بمثابة الجهاز الرقابي الأعلى على أعمال مجلس الإدارة ولها في سبيل ذلك سلطات واسعة، إلا أنه نظراً لكثره عدد المساهمين فين الواقع يؤكد عدم اهتمام غالبيتهم بالتحقق عملياً من صحة حسابات الشركة التي تعتبر مرآة صادقة لمركزها المالي، كما أن حسابات الشركة تحتاج إلى تقافة وخبرة فنية محاسبية لا يتمتع بها غالبية المساهمين. لذلك فقد أذن التشريع هذه المهمة بمدقق حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين الذين توافر فيهم شروط

^{٢١} توجه كذلك مثل هذه الدعوة إلى مدققي الحسابات حسب نص نفس المادة.

^{٢٢} كما يبلغ السوق بهذا القرار ، ويقصد بالسوق أي سوق نظامي يتم إدراج الأوراق المالية الخاصة بالشركة المعنية وتدار فيها في وذلك طبقاً للتعریفات الواردة في المادة الثالثة من قانون الشركات الأردني.

الكفاءة المهنية والاستقلال، حيث تقوم الهيئة العامة بانتخاب مدقق أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب^{٢٤}. ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به مدقق الحسابات فإنه لا يجوز أن يكون مشاركاً في تأسيس الشركة أو عضوية إدارتها أو الاشتغال بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها ولا يجوز كذلك أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون موظفاً لديه^{٢٥}، ويتولى المدقق تدقيق حسابات الشركة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الهيئة العامة للشركة^{٢٦}.

وأياً كان الأمر فإن ما يعنينا بقصد البحث أن مراقب الشركات يلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بمدقق الحسابات حيث أنه يقوم أحياناً باختيار مدقق الحسابات بنفسه، كما أنه يزيل جميع العراقيل التي تعترض مدقق الحسابات ويتدخل كذلك لفصل الخلاف بين مدقق الحسابات ومجلس إدارة الشركة، وسنناقش هذه الأمور عبر النقاط الآتية :

١. يقوم مراقب الشركات باختيار مدقق حسابات للشركة من ضمن الثلاثة الذين يقوم مجلس الإدارة بتقسيبهم له عند شغور هذا المركز نتيجة تخلف الهيئة العامة عن انتخاب مدقق حسابات أو اعتذار المدقق الذي انتخبه عن العمل أو امتناعه

^{٢٤} راجع المادة ١٩٢/أ من قانون الشركات.

^{٢٥} راجع نص المادة ١٩٧.

^{٢٦} راجع في ذلك د. فوزي محمد سامي : شرح القانون التجاري - المجلد الرابع، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان، سنة ١٩٩٧، ص ٣٤٤ / د. أبو زيد رضوان : الشركات التجارية في القانون المصري المقارن، دار الفكر العربي - القاهرة، سنة ١٩٨٨، ص ٦٨٣ . / د. عزيز العكيلي : الشركات التجارية في القانون الأردني - دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان، سنة ١٩٩٥، ص ٤٠٤.

عن القيام به لأكي سبب من الأسباب أو وفاته (المادة ١٩٢/ب من قانون الشركات الأردني). ويقابل هذه المادة المادة ١٦٨ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤، بينما نجد أن قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ فقر في المادة ١٠٢/ج منه أنه بناءً على طلب المسجل يجوز للمذوب السامي أن يعين مفتشاً واحداً أو أكثر من ذوي الكفاءة والاقتدار للتحقيق في شؤون أية شركة ولرفع تقرير عنها بالصورة التي يعينها.

٢. على المراقب معالجة جميع الأسباب التي تعرقل أعمال مدقق الحسابات وذلك بعد أن يقدم له هذا الأخير تقريراً خطياً يتضمن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها، وإذا تعذر على المراقب معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة فعلية أن يعرض الأمر على الهيئة العامة في أول اجتماع تعقده (المادة ١٩٤ من قانون الشركات الأردني).

٣. يعين المراقب لجنة خبراء من مدققي الحسابات القانونيين لفصل في موضوع الخلاف بين مجلس إدارة الشركة ومدققي حساباتها في حالة إحالة الموضوع له من قبل الهيئة العامة إذا ما أوصى المدقق بعدم المصادقة على البيانات المالية لمجلس الإدارة، ويكون قرار اللجنة ملزماً بعد عرضه مرة أخرى على الهيئة العامة لإقراره، ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تبعاً لذلك (المادة ١٩٦ من قانون الشركات الأردني).

٤. يبلغ المراقب خطياً من مدقق الحسابات عن أي مخالفة لقانون أو لنظام الشركة، أو عن أي أمور مالية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الإدارية وذلك حال اطلاعه أو اكتشافه لتلك الأمور، على أن تعامل هذه العملية في جميع الأطراف بسرية تامة لحين البت في المخالفات (المادة ٢٠٠ من قانون الشركات الأردني). ويقابل هذه المادة المادة ١٧١ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤

ولكن هذه المادة لم تتناول مسألة التعامل بالسرية التامة كما هو الحال في قانون الشركات الأردني.

٥. طبقاً لل المادة ١٧١ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ يقوم مدقق الحسابات بتقديم تقرير سنوي إلى المراقب عن حالة الشركة وميزانيتها والحسابات التي قدمها مجلس الإدارة وعن الاقتراحات المتعلقة بتوزيع الأرباح.

خامساً / فيما يتعلق بالرقابة على الشركة :

إن الرقابة على الشركة إنما تهدف إلى العمل على التقيد بأحكام القانون ومراعاة عقد تأسيس الشركة ونظمها الأساسي ونشرة الإصدار وتطبيق القرارات التي تتخذها الهيئة العامة للشركة، ولا شك أن للمراقب دور في سبيل تحقيق ذلك والعمل على إنجاجه ويزيل ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه الرقابة، ويكون ذلك عبر عدة أمور حسب ما نص عليه قانون الشركات تتمثل في الآتي :

١. للمراقب اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لمراقبة الشركات للتحقق من تقيدها بأحكام القانون ومراعاة عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية ونشرة الإصدار وتطبيق القرارات التي تتخذها الهيئة العامة، وتشمل الرقابة بشكل خاص فحص حسابات الشركة وقيودها والتتأكد من التزام الشركة بالغليات التي أسمت من أجلها المادة ٣٧٣ من قانون الشركات الأردني^{٢٧}. ويقابل هذه المادة المادة ٢١٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ التي تقضي بأنه يحق للمراقب أن يطلع بنفسه أو بواسطة من ينتدبه من الموظفين لهذه الغاية على قيود ودفاتر ومستندات وأوراق آية شركة، وعلى مجلس الإدارة تقديم كافة التسهيلات الضرورية لذلك.

^{٢٧} كما أنه للوزير نفس الصلاحية حسب نص نفس المادة.

٢. للمرأقب أن يوافق على إعطاء أي مساهم أو شريك في الشركة صورة مصدقة عن الوثائق المنصورة المتعلقة بالشركة وخاصة بها المحفوظة لديه^{٢٨}.

٣. للمرأقب إذا اقتضى بالمبررات المذكورة في الطلب المقدم من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٥ % من رأس مال الشركة أو من ربع أعضاء مجلس إدارتها بخصوص إجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها انتداب خبير أو أكثر لهذه الغاية على نفقة الشركة، فإذا ظهر من التدقيق وجود أي مخالفة تستوجب التحقيق والتدعيق فللوزير إحالة الموضوع إلى لجنة تحقيق خاصة يؤلفها لهذه الغاية برئاسة المرأةق ويعين أحد أعضائها مدقق حسابات مرخص للتحقق من صحة المخالفة قبل إحالتها إلى المحكمة^{٢٩}.

٤. للمرأقب أن ينسب للوزير بخصوص تكليف موظفي مراقبة الشركات في الوزارة للقيام بتدقيق حسابات الشركة وأعمالها ولهم في سياق ذلك الإطلاع على سجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها وتدقيقها في مقر الشركة، كما يحق لهم توجيه الإستيضاحات لموظفيها ومدققي حساباتها، ويعتبر تحريف الشركة عن الاستجابة لذلك مخالفة لأحكام قانون الشركات ويستثنى من ذلك الشركات المالية والبنوك^{٣٠}.
سادسا / فيما يتعلق بشركات التأمين والمصالحة وتسجيل الرهون والتأمينات والوكلاء :

لقد أعطى قانون الشركات رقم ١٨ لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة لمسجل الشركات دوراً كبيراً سواء فيما يتعلق بشركات التأمين أو بإجراءات المصالحة أو بتسجيل الرهون والتأمينات وبال وكلاء، ولم يرد في قانون الشركات

^{٢٨} أما بالنسبة للبيانات غير المنصورة فيحصل عليها بطلب من المحكمة مقابل الرسم المنصوص عليه في الأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام قانون الشركات.

^{٢٩} المادة ٢٧٥ من قانون الشركات الأردني.

^{٣٠} المادة ٢٧٦.

الأردني ولا في قانون الشركات المطبق في محافظات الضفة مقابل لهذا الدور، وستتناول دور مسجل الشركات في هذه الأمور عبر النقاط الآتية :

١. تقضى المادة ١/١٠١ بأنه يجب على كل شركة تتبعها أعمال التأمين في فلسطين أن تودع لدى حكومة فلسطين مبلغاً من المال يقرره المسجل بأمر أو مرسوم يصدره بموافقة المندوب السامي، أو سندات مالية موافق عليها بذلك المبلغ عن كل صنف من أصناف التأمين يعينه المسجل، وببقى هذا المبلغ أو السندات المالية مودعة على هذا الوجه ما دامت تتبعها الشركة في فلسطين صنف التأمين الذي أودع المبلغ أو أودعت السندات من أجله.

٢. أما بشأن المصالحة فتقضى المادة ٤/٣/١١٧ بأنه لا يسري مفعول أي أمر يصدر بشأن إجراء مصالحة أو تسوية بين الشركة ودائنيها إلى أن ترسل نسخة مصدقاً عليها أنها طبق الأصل إلى مسجل الشركات، وإذا تخلفت الشركة عن ذلك تغريم بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل نسخة وقعت المخالفة بشأنها ويغريم بالغرامة نفسها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو المدير المتدبر أو السكرتير أو أي موظف من موظفيها أجاز تلك المخالفة أو سمع بها عن علم منه وقدد.

٣. وفيما يتعلق بتسجيل الرهون والتأمينات نجد أن كلاً من المواد ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١ قد نظمت دور المسجل في هذه الأمور على النحو الآتي :

١. يعتبر كل رهن أو تأمين أنشأته شركة مسجلة في فلسطين بقدر ما يعطي بموجبه من الضمان على أموال ومشاريع الشركة باطلاً بالنسبة لمصرف الشركة وأي دائن من دائنيها ما لم تودع لدى مسجل الشركات التفاصيل المقررة لذلك الرهن أو التأمين إن وجد، أو تسلم له لتسجيلها بالتصورة المنصوص عليها في قانون الشركات خلال ٢١ يوماً من تاريخ إنشائه أو خلال ٢١ يوماً من صدور

شهادة تسجيل الرهن من قلم دائرة تسجيل الأراضي إن كان المرهون أرضاً واقعة في فلسطين دون أن يجحف ذلك بأي عقد أو تعهد بدفع المبالغ المؤمنة، وحينما يبطل الرهن أو التأمين بمقتضى هذه المادة تستحق المبالغ المؤمنة به فوراً. ويحفظ المسجل سجلاً لكل شركة يضم جميع الرهون والتأمينات التي أنشأتها الشركة مما يجب تسجيله، وإذا تخلفت الشركة عن ذلك تغريم هي وكل عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها المنتدب أو سكرتيرها أو أي موظف من موظفيها أو أي شخص آخر اشتراك في المخالفة عن علم منه بغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن كل يوم تستمر فيه المخالفة. كما يعطي المسجل شهادة موقعة منه بتسجيل أي رهن أو تأمين سجل يعين فيها المبلغ المضمون به وتعتبر هذه الشهادة دليلاً قاطعاً على القيام بالإجراءات الخاصة بالتسجيل طبقاً لما تقدم.

٢. يجب على الشركة أن ترسل إلى مسجل الشركات نسخة عن كل سند تأمين لضمان ما صدر من سندات الدين وعن كل عقد أو رهن أو تأمين وعن كل سند دين يقتضي تسجيله بموجب ما تقدم خلال ٢١ يوماً من تاريخ تنظيمه إذا نظم في فلسطين أو من تاريخ وصول النسخة إلى فلسطين فيما لو أرسلاه بالبريد العادي بالسرعة المعقولة إذا كان منظماً خارج فلسطين، ويكتفى بإرسال نسخة واحدة من سندات الدين إذا أصدرت الشركة سلسلة منها. وإذا ارتكبت الشركة مخالفة لذلك تغرم وكل عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها المنتدب أو سكرتيرها أو أي موظف من موظفيها أجاز أو سمح عن علم منه وقصد بوقوع تلك المخالفة بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة.

٣. إذا حصل شخص على أمر بتعيين حارس قضائي أو مدير لأموال الشركة أو إذا عين هو ذلك الحارس القضائي أو المدير بموجب الصلاحية المخولة له في أي عقد يجب عليه أنه يعلم مسجل الشركات بذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الأمر المذكور أو من تاريخ التعيين الذي أجراه بمقتضى هذه الصلاحية، وعلى

المسجل متى دفع له الرسم المقرر أن يقيد ذلك في سجل الرهون والتأمينات. وإذا تخلف الشخص عن ذلك يعتبر أنه ارتكب جرما ويغrom بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة، ويحفظ المسجل فهرسا لديه للرهون والتأمينات مرتبأ حسب التواريخ ومتضمنا لتفاصيل المتعلقة بها.

٤. إذا قدمت بينة للمسجل تقنعه بوفاء أو تسديد الدين الذي عقد الرهن أو التأمين المسجل من أجله فيجوز له أن يأمر بقيد وفاء ذلك الدين في السجل وأن يعطي الشركة نسخة عن القيد إذا طلب ذلك.

٥. جاءت المادة ١٣٣ / ١ بعقوبة عامة لقصیر الشرکة عن تنفيذ التزامها تجاه المسجل بهذا الخصوص حيث قضت بأنه إذا لم ترسل الشركة إلى المسجل للتسجيل تفاصيل أي رهن أو تأمين أنساته أو تفاصيل أيه سندات دين متسلسلة أصدرتها مما يلزم تسجيله، تغرس هي وكل عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها المنتدب أو سكرتيرها أو أي شخص آخر اشتراك في التقصير المذكور وهو عالم بذلك بغرامة قدرها ٥٠ جنيهًا عن كل يوم يستمر فيه التقصير إلا إذا تم التسجيل بناء على طلب أي شخص آخر. وإذا قصرت الشركة عن العمل بأي حكم من أحكام القانون الخاصة بتسجيل أي رهن أو تأمين أنساته لدى المسجل فتعتبر أنها ارتكبت جرما هي وكل عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها المنتدب أو أي موظف آخر فيها أجاز ذلك التقصير أو سمح به عن علم منه وقصد بغرامة قدرها ١٠٠ جنيه دون أن يجحف ذلك بأية تبعية أخرى قد يتعرض لها، وإذا أحاز أي شخص تسليم سند دين أو شهادة سندات دين موحدة مما يلزم تسجيله لدى المسجل بدون شرح شهادة التسجيل على سند الدين أو شهادة سندات الدين الموحدة أو سمح بذلك عن علم منه وقصد يعتبر أنه ارتكب جرما ويغرس بغرامة قدرها ١٠٠ جنيه دون أن يجحف ذلك بأية تبعية أخرى قد يتعرض لها.

٤. أما فيما يتعلق بالوكيل أو مدير أموال الشركة الذي عين بمقتضى أي عقد، فيجب أن يقدم لمسجل الشركات خلاصة خلال شهر واحد أو مدة تزيد على الشهر حسبما يسمح المسجل بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ تعيينه وكل ستة أشهر أخرى بعد ذلك وخلال شهر واحد بعد انسحابه من وظيفة الوكيل أو مدير أموال الشركة إذا ما انسحب، وتتضمن هذه الخلاصة الإيرادات والمصروفات خلال ستة أشهر المذكورة أو أثناء المدة الواقعة بين آخر المدة التي تشملها الخلاصة السابقة ذكرها ومدة انتهاء وظيفته إذا كان قد انسحب من وظيفته كما ذكرت وتضم الخلاصة كذلك جميع المصروفات والإيرادات في جميع المدد السابقة منذ تعيينه، وعليه أيضا عند ترك وظيفته أن يبلغ المسجل بذلك وعلى المسجل أن يدونه في سجل الرهون والتأمينات. وإذا تخلف عن ذلك الوكيل أو مدير أموال الشركة يعتبر أنه ارتكب جرما ويغرن بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة.

سابعا / فيما يتعلق بالأوراق المالية التي تصدرها الشركة :

أثناء حياة الشركة ومزاولتها أعمالها، إذا أصدرت أسناد فرض فإن المراقب يجب أن يبلغ من قبل أمين الإصدار بقرارات هيئة مالكي أسناد الفرض (المادة ١٣٠ من قانون الشركات الأردني)^{٢١}. كما انه طبقاً للمادة ٩٢ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ عند طرح الأسناد للاكتتاب العام المباشر وبعد إغلاقه يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا للمرأقب تصريحاً بمقدار الأسناد المكتتب بها.

^{٢١} كما تبلغ الشركة المصدرة للأسناد وكذلك أي سوق للأوراق المالية تكون الأسناد مدرجة فيه بهذه القرارات.

ثاماً / فيما يتعلق بالاندماج :

وهناك دور آخر لمراقب الشركات أوجده ونص عليه قانون الشركات الأردني في المادة ٢٢٧ يتعلق بالاندماج، حيث قضت هذه المادة بأنه في حالة حدوث اندماج يتعلق بشركة المساهمة العامة أو في حالة حدوث اندماج بين شركات ينبع من تأثير شركة مساهمة عامة فيحق للمراقب في هاتين الحالتين أن ينسب للوزير ويرفع توصياته بهذا الخصوص.

أخيراً في اعتقادنا أنه عندما قرر المشرعون في القوانين المختلفة هذا الدور الكبير لمراقب الشركات خلال هذه المرحلة - التي تمثل مرحلة مزاولة الشركة لأعمالها ونشاطها تحقيقاً لغاياتها التي قامت من أجلها - سواء فيما يتعلق برأس مال الشركة أو بمجلس إدارتها أو بهيئة العامة أو بمدققي حساباتها أو بالرقابة عليها أو بشركات التأمين والمصالحة والرهون والتأميمات والأوراق المالية والاندماج أدركوا أنه يتوجب عليهم أن يحيطوا بكل جوانب الشركة وما يتعلق بها كون هذه المرحلة هي من الأهمية بمكان بحيث تستدعي ذلك من جهة أنها تمثل إما النجاح وبالتالي حماية المساهمين وتحقيق هدفهم في الربح وخدمة الاقتصاد الوطني، وإما الفشل وبالتالي إهدر أموال المساهمين وضياع أموالهم في الربح والحط من الاقتصاد الوطني. وببناء عليه فإن دور مراقب الشركات في هذه المرحلة على قدر كبير من الأهمية حيث أنه بناء على دوره هذا يكون باستمرار على اطلاع كامل و مباشر على أوضاع الشركة ومركزها المالي ويتدخل في الوقت المناسب لحماية المساهمين وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من أي هزة يمكن أن تصيبها الشركات المساهمة العامة إذا ما حادت عن غاياتها التي قامت من أجلها أو أخطأت في مباشرة أعمالها على نحو جسيم.

المبحث الثالث

دور مراقب الشركات في مرحلة تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها

من المعروف أن الشركة المساهمة العامة تتقضى بالأسباب التي تنتهي بها الشركة بوجه عام، وهي أسباب تتقضى بها الشركة بقوة القانون مثل انتهاء أجل الشركة المحدد بعقدها أو بظامها الأساسي، وتنتهي كذلك بانتهاء العمل الذي قامت من أجله وهلاك رأس المال كله أو معظمها وتأميم الشركة. بالإضافة إلى ذلك قد تنتهي الشركة بطريقة إرادية مثل حل الشركة إرادياً من قبل الشركاء أو اندماجها في شركة أخرى. كما قد تنتهي الشركة قضائياً بصدر حكم قضائي بحلها أو بإشهار إفلاسها. ومنذ ذلك حلت الشركة فإنها تدخل في دور التصفية، والتصفية عبارة عن مجموعة العمليات التي تهدف لإنها أعمال الشركة الجارية وتسوية حقوقها وديونها وحصر أموالها الصافية تمهد لتقسيتها بين الشركاء. وينص عقد الشركة غالباً أو نظامها على الطريقة التي تتم بها تصفية أموالها وإذا لم يتضمن العقد أو النظام ذلك تطبق الأحكام الواردة في قانون الشركات والقانون المدني، والتصفية إما أن تكون اختيارية إذا قرر الشركاء أو الهيئة العامة غير العادية تصفية الشركة وإما أن تكون إجبارية بقرار من المحكمة وبعد إتمام عملية التصفية في هذه الحالة تصدر المحكمة قرارها بفسخ الشركة وتعتبر الشركة منقضية من تاريخ صدور هذا القرار^{٢٢}.

على كل فإن ما يعنينا بهذا الصدد هو دور مراقب الشركات في هذه المرحلة التي تشكل نهاية لحياة الشركة المساهمة العامة، وخلال استعراض النصوص القانونية في قانون الشركات وجدنا أن للمراقب أن يتدخل في هذه

^{٢٢} د. أبو زيد رضوان، د. رفعت فخرى، د. حسام عيسى : المرجع السابق، ص ٣٥٤ / د. عثمان التكروري : المرجع السابق، ص ١٠٢، د. مصطفى كمال طه : المرجع السابق، ص ٢٠٨.

المرحلة بدور فعال يتمثل في العديد من الأمور التي منها ما يشكل صلاحيات له ومنها ما يشكل واجبات عليه، وتتألخص هذه الأمور بالنقاط الآتية :

١. يزود المراقب بنسخة من قرار تصفية الشركة من الجهة التي قررت ذلك ^{٣٣}. الهيئة العامة إذا كانت التصفية اختيارية، والمحكمة إذا كانت التصفية إجبارية ، وذلك خلال ثلاثة أيام من صدور القرار ، وعلى المراقب أن ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين على الأقل خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تبليغه القرار (المادة ٢٥٤/ب من قانون الشركات الأردني). كما تنص المادة ١٨٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ على وجوب إرسال قرار التصفية اختيارية وتعيين المصفى إلى المراقب فوراً ونشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفة يومية، وتنص المادة ١/٢٠٧ من نفس القانون على أن ترسل نسخة من قرار تصفية الشركة المساهمة العامة إلى المراقب ونشره في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية خلال سبعة أيام من صدوره. ويقابل هذه المواد المادة ٢١٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ التي قضت بأنه يجب أن ترسل نسخة من قرار التصفية إلى المسجل حال صدوره إما من قبل الشركة أو غيرها حسبما هو معين ومن ثم يسجل المسجل قياداً به في دفاتره المتعلقة بالشركة.
٢. وفقاً لقانون الشركات الأردني فإن مدة التصفية يجب ألا تزيد على ثلاث سنوات، إلا أن القانون أعطى للمراقب الحق في تقدير الحالات الاستثنائية التي يمكن أن تزيد فيها مدة التصفية على ثلاثة سنوات إذا ما كانت التصفية اختيارية ^{٣٤}، وذلك بعد أن يرسل له المصفى بياناً يتضمن التفاصيل المتعلقة بالتصفيه والمرحلة التي وصلت إليها بعد مضي سنة من بدء إجراءاتها، كما أن للمراقب أن يعين البنك الذي يودع فيه أي مبلغ يظهر من خلال اطلاع أي دائن أو مدين للشركة على البيان السابق المرسل من المصفى أنه لم يدع به أحد أو لم

^{٣٣} بما إذا كانت التصفية إجبارية فإن المحكمة هي التي تقدر ذلك.

البيان السابق المرسل من المصفى أنه لم يدع به أحد أو لم يوزع بعد مضي ستة أشهر على تسليمه (المادة ٢٥٨/أ، ب من قانون الشركات الأردني)^{٣٤}. ويقابل هذه المادة المادة ١/٢١١ من قانون ١٩٦٤ والمادة ١/٢٣٧ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ ولكن هذه المواد اكتفت بالنص على أنه إذا لم تنته التصفية خلال سنة من البدء فيها يجب على المصفى أن يرسل إلى المراقب بيانا يتضمن التفاصيل المتعلقة بإجراءات التصفية والحالة التي وصلت إليها، كما أن المادة ١/٢٣٧ المذكورة اعتبرت المصفى المقصر بما تفضي به هذه المادة أنه ارتكب جرما ويغرم بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه تقصيره.

٣. للمرأب أن يعين المصفى ويحدد أتعابه إذا لم تفعل ذلك الهيئة العامة للشركة عند إصدارها لقرار التصفية الاختيارية (المادة ١/٢٦٠ من قانون الشركات الأردني).

٤. يجوز كذلك للمرأب أن يتقدم بطلب للمحكمة بتحويل التصفية الاختيارية إلى تصفية إجبارية، ويكون للمحكمة إما أن توافق على الطلب وتقرر التحويل وإما أن تقرر الاستمرار بالتصفية الاختيارية شريطة أن تجري تحت إشرافها ووفق الشروط والقيود التي تقررها (المادة ٢٦٥ من قانون الشركات الأردني)^{٣٥}.

٥. بالنسبة للتصفية الإجبارية يجوز للمرأب أو من ينوبه أن يتقدم إلى المحكمة بلائحة دعوى يطلب فيها التصفية الإجبارية للشركة^{٣٦}، وينسب كذلك المرأة للوزير بإيقاف هذه التصفية إذا قامت الشركة بتوسيع أوضاعها خلال إجراءات

^{٣٤} في حين أن قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ المطبق في قطاع غزة أعطى هذه الصلاحية للمصفى لا للمرأب طبقا للفرقة الرابعة من المادة ٢٣٧ منه.

^{٣٥} ويكون لكل من المصفى أو المحامي العام المدني أو كل ذي مصلحة أن يتقدم بمثل هذا الطلب حسب نص نفس المادة.

^{٣٦} يكون للمحامي العام المدني أن يتقدم بمثل هذا الطلب حسب نص المادة ١/٢٦٦.

التصفية وقبل أن يباشر المصفى أعماله (المادة ٢٦٦/أ) من قانون الشركات الأردني). ويقابل هذه المادة المادة ٣، ٢/١٩٦ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ التي أجازت لكل من المراقب أو النائب العام أو الشركة أو كل دائن أو مدين لها أن يقدم دعوى بتصفية الشركة المساهمة.

٦. يزود المراقب من المصفى في المواعيد المقررة بحساب مصدق من مدقق حسابات التصفية عما تسلمه أو دفعه من مبالغ، ولا يعتبر هذا الحساب نهائيا إلا بعد تصديقها من المحكمة^{٣٧}، ويعتبر هذا التزاما على المصفى (المادة ٢٧٠/١/٢٧٠ من قانون الشركات الأردني). ويقابل هذه المادة المادة ٢٠٢ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤.

٧. بعد صدور قرار بفسخ الشركة يبلغ المراقب من المصفى بهذا القرار، ويقوم المراقب بنشره في الجريدة الرسمية وفي صحفتين يوميتين محليتين على الأقل، وإذا لم يقم المصفى بتلقيح المراقب بهذا القرار خلال أربعة عشر يوما من تاريخ صدوره يغزم بعشرة دنانير عن كل يوم يستمر فيه تقصيره (المادة ٢٧٧ من قانون الشركات الأردني). ويقابل هذه المادة المادة ٢٠٤ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ ولكن الغرامة المفروضة في هذه المادة هي خمسة دنانير. كما نصت المادة ١٨٨ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ على هذا الدور للمسجل حيث جاء فيها أنه يجب على المصفى أن يبلغ الأمر الذي تصدره المحكمة بشأن فسخ الشركة للمسجل خلال ١٤ يوما من تاريخ صدوره ومن ثم يقوم المسجل بتدوين قيد في سجلاته بانحلال الشركة، وإذا قصر المصفى في ذلك يعتبر أنه ارتكب جرما ويغزم بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم يستمر فيه تقصيره.

^{٣٧} كما تزود المحكمة بذلك.

٨. كما يحق للمرأب طلب شطب تسجيل الشركة من الوزير إذا لم تمارس الشركة أعمالها خلال سنة من تاريخ تسجيلاها، وإذا فرر الوزير شطب التسجيل يعلن عن هذا الشطب في الجريدة الرسمية وتبقى مسؤولية المؤسسين تجاه الغير قائمة لأن الشركة لم تشطب ولا يمس هذا الإجراء صلاحية المحكمة في تصفية الشركة التي شطب اسمها من السجل. وعلى المرأة تنفيذ ونشر قرار المحكمة في الجريدة الرسمية بشأن إعادة اسم الشركة إلى السجل إذا ما طعن أي فرد بقرار الشطب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر إعلان الشطب في الجريدة الرسمية وافتنت المحكمة بأن الشركة كانت تعاطى أعمالها عند الشطب من السجل أو أن العدل يقتضي إعادة اسمها إلى السجل (المادة ٢٧٧/أ،ب من قانون الشركات الأردني).

ويقابل هذا الدور الذي يؤديه المراقب بهذه الخصوص دور مسجل الشركات في محافظات غزة الوارد في المادة ٤٢ من قانون الشركات مع بعض الاختلاف في الكيفية، حيث تقضي هذه المادة بأنه إذا كان لدى مسجل الشركات سبب معقول يحمله على الاعتقاد بأن الشركة قد انقطعت أو توقفت عن تعاطي أعمالها أم لا، وإذا لم يتلق المسجل جواباً على كتابه خلال شهر واحد من تاريخ إرساله يرسل إلى الشركة بعد ١٤ يوماً من انتهاء الشركة كتاباً مسجلاً بالبريد يشير به إلى كتابه الأول ويذكر فيه أنه لم يتلق جواباً عليه وأنه إذا لم يتلق جواباً على الكتاب الثاني خلال شهر واحد من تاريخه فإنه سينشر إعلاناً في الواقع الفلسطيني بشطب اسم الشركة من السجل، وإذا تلقى المسجل جواباً من الشركة بأنها انقطعت عن تعاطي أعمالها أو متوقفة عن العمل أو إذا لم يتلق جواباً على الكتاب الثاني خلال شهر بعد إرساله فيجوز له أن ينشر في الواقع الفلسطيني إعلاناً يذكر فيه أنه سيشطب اسم الشركة من السجل بعد ثلاثة أشهر من تاريخه إلا إذا ظهر سبب يحول دون ذلك ويرسل نسخة منه إلى الشركة بالبريد وعندئذ تحل

الشركة. وإذا كانت الشركة تحت التصفية وكان لدى المسجل ما يحمله على الاعتقاد بعدم وجود مصنف للشركة أو أن الشركة قد انتهت من تصفية أعمالها بالكلية ولم يقدم المصنفي خلال ستة أشهر متواالية التقارير والكشف التي يجب عليه تقديمها فينشر المسجل في الواقع الفلسطيني إعلاناً كالإعلان السابق ويرسل نسخة منه إلى الشركة أو المصنفي إن وجد. ويجوز للمسجل عند انتهاء المدة المعيينة في الإعلان أن يشطب اسم الشركة إلا إذا أبدت الشركة قبل شطب اسمها سبباً يمنع شطبها وينشر إعلاناً بذلك في الواقع الفلسطيني وتعتبر الشركة منحلة من تاريخ نشر هذا الإعلان.

٩. طبقاً للمادة ٢٠٠ من قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ يجب على المصنفي في التصفية الاختيارية أن يبلغ مسجل الشركات إشعاراً بتعيينه خلال ٢١ يوماً من تاريخ تعيينه، وإذا لم يفعل ذلك يعتبر أنه ارتكب جرماً ويغرم بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة.

وطبقاً للمادة ٢٠٥ من نفس القانون يجب على المصنفي أن يرسل إلى مسجل الشركات خلال أسبوع واحد من تاريخ عقد الاجتماع الشركة الخاص بعرض البيان الذي أعده بشأن إنجاز تصفية أشغال الشركة تصفية تامة نسخة من هذا البيان وتقريراً بعقد الاجتماع وتاريخ عقده وإذا لم يرسل نسخة البيان أو التقرير إلى المسجل يعتبر أنه ارتكب جرماً ويغرم بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل يوم تستمر فيه المخالفة. وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في الاجتماع فيجب على المصنفي أن يقدم إلى المسجل عوضاً عن التقرير السابق ذكره تقريراً يبين فيه أنه أرسل الدعوة لعقد الاجتماع حسب الأصول ولكن النصاب القانوني لم يكتمل ويعتبر المصنفي بذلك أنه قام بأحكام تقديم التقرير، ويسجل المسجل في الحال البيان وأي تقرير من التقريرين السابقين وتعتبر الشركة محولة بعد مضي ثلاثة أشهر من تسجيل التقرير.

وفي اعتقادنا أن دور مراقب الشركات في هذه المرحلة ما هو إلا ضرورة حتمية لدوره الذي يؤديه في مرحلتي تأسيس الشركة ومزاولة أعمالها، حيث أنه بدوره هذا يكمل دوره السابق عن طريق متابعة الشركة المساهمة العامة من لحظة إنشائها وحتى تصفيتها وفسخها، خاصة وأن مرحلة نهاية حياة الشركة بتصفيتها وفسخها تحتاج إلى متابعة دقيقة كونها تزيل كل أثر للشركة وفيها يحصل كل دائن على حقه وتتوسيع حلول لكل المشاكل الناجمة عن انتهاء هذا الكيان منعاً لإثارة المنازعات والإشكاليات مستقبلاً. وبناء عليه فإن دور مراقب الشركات في مرحلة تصفية الشركة وفسخها أمر لا بد منه ليكمل بذلك دوره الكلي في حماية المساهمين في الشركة والعاملين فيها وغيره.

المبحث الرابع

الأثر المترتب على الإخلال بدور مراقب الشركات في الشركة المساهمة العامة

بعد أن تعرفنا على دور مراقب الشركات في الشركة المساهمة العامة يبقى أن نتعرف على الأثر المترتب على الإخلال بهذا الدور. وخلال البحث عن ذلك في قانون الشركات الأردني لم نجد إلا نص المادة ٢٧٩ التي تقرر عقوبة عامة للشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأوراق المالية والمحدودة المسئولية حيث تنص هذه المادة على أنه : " إذا ارتكبت الشركة المساهمة العامة أو شركة التوصية بالأوراق المالية أو الشركة المحدودة المسئولية مخالفة لأحكام هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار مع إبطال التصرف المخالف إذا رأت المحكمة وجهاً لذلك ".

ويتبين أن النص السابق يقرر عقوبة عامة على الشركة المساهمة العامة في حالة ارتكابها لأي مخالفة لأحكام قانون الشركات، وتقسم هذه العقوبة بالطابع الجزائي وبالطابع المدني على النحو الآتي :

١. الطابع الجنائي للعقوبة : يتضح الطابع الجنائي للعقوبة من خلال فرض المشرع عقوبة تتمثل بالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار التي توقع على الشركة المساهمة العامة في حالة ارتكابها مخالفة لأحكام قانون الشركات.

٢. الطابع المدني للعقوبة : يتضح الطابع المدني للعقوبة من خلال تقرير المشرع بطلان التصرف المخالف للفانون الصادر عن الشركة المساهمة العامة إذا رأت المحكمة وجهاً لذلك، وإذا قررت المحكمة إبطال التصرف المخالف فهذا يعني زواله وزوال كل ما يترتب عليه أو ما بني عليه من آثار طبقاً لقاعدة ما بني على باطل فهو باطل.

وبناءً عليه إذا قصرت الشركة المساهمة العامة في تنفيذ أحكام قانون الشركات والتي من ضمنها الواجبات والالتزامات الملقاة على عاتقها تجاه مراقب الشركات من حيث إبلاغه أو تزويده بأي أمر أو غير ذلك حسب ما تقدم فإنها تعد مرتكبة مخالفة لأحكام هذا القانون، وحري بها طبقاً لنص المادة ٢٧٩ السابق أن تتحمل مسؤولية ذلك وتوقع عليها العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة.

وتتصنف المادة ٢٢٥ من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ المطبق في محافظات الضفة على أنه: "إذا ارتكبت الشركة المساهمة عامة أم خصوصية مخالفة لأحكام القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تتجاوز ثلاثة دينار"، ويتبين أن هذا النص يقرر عقوبة مالية هي الغرامة على كل مخالفة لأحكام قانون الشركات والتي يعتبر من ضمنها الإخلال تجاه المراقب بأي أمر يوجب القانون على الشركة فعله. وقد لمسنا خلال البحث أن قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة أخذ بعقوبة الغرامة على كل فعل يشكل إخلالاً بدور المراقب في كل نص يتعلق بذلك، وبذلك يكون قد قرر قدر عقوبة لكل مخالفة على حده، ولا نرى من جانبنا أي داع لذلك فالأفضل أن يحكم المسألة نص واحد

يتضمن عقوبة ممثلة بالغرامة بين حد أقصى وحد أعلى ويتأرجح القاضي بينهما طبقاً لكل حالة على حده.

وفي اعتقادنا أن المشرع قد أحسن صنعاً عندما قرر عقوبة الغرامة على المخالف، حيث أن الاكتفاء بإبطال التصرف المخالف لا يجدي أمام مخالفة الشركة لأحكام القانون من جهة أن العقوبة لن تتحقق أي ردعاً إذا لم تتطوّر على نوع من الشدة في معاقبة المخالف، وإلا ستقدم الشركة على ارتكاب المخالفه والإهمال في تنفيذ واجباتها والتزاماتها إذا ما علمت أن الأمر سيقتصر على إبطال التصرف المخالف فهي بذلك لن تخسر الكثير. وقد أصاب المشرع بتقريره لهذه العقوبة المتمثلة بالغرامة حيث أنه من المعلوم أن شركة المساهمة العامة إنما هي شركة ربحية بالدرجة الأولى فهي من شركات الأموال بل تعد التموزج الأمثل لمثل هذا النوع من الشركات وبناء عليه يكون من الصعب عليها أن تخاطر بارتكاب تصرف مخالف إذا ما علمت أنه سينتسب على ذلك فرض غرامة عليها لربما تسبب لها نوعاً من الإرهاق في العمل إذا ما تكررت على هذا النحو، ولا شك أن ذلك سيؤدي إلى إلحاحها عن ارتكاب أية مخالفه وستمتنع لأحكام القانون على نحو يضمن لها السير في نشاطها ومزاولة أعمالها بهدوء دون مخاطر يمكن أن تتعرض لها.

الختمة والتوصيات

بعد شرح موضوع دور مراقب الشركات في الشركات المساهمة العامة طبقاً لقانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وقانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المطبق في محافظات الضفة وقانون الشركات رقم ١٨ لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة اتضح لهذا الدور الهام الذي يؤديه مراقب الشركات في الشركات المساهمة العامة، وأدركنا أن وجوده أمر لا بد منه لتفادي ضرورات عملية هي في حقيقتها تساهم في بناء الدولة وتحافظ على كيانها واقتصادها من

كل ما يمكن أن يشكل خطراً عليها. فقد رأينا أن لمراقب الشركات دوراً في كل مرحلة تمر بها الشركة بدءاً بولادتها (مرحلة التأسيس)، ومروراً بحياتها (مزاولة أعمالها)، وانتهاءً بموتها (تصفيتها وفسخها). واتضح من خلال ذلك أن المشرع عمل على تعزيز دور المراقب قدر الإمكان في جميع المراحل التي تمر بها الشركة ليشكل بذلك صمام أمان يحمي به الاقتصاد الوطني ويحافظ به على الأدخار العام. وعلمنا أن ما دعا المشرع إلى إحكام الرقابة على الشركات المساهمة العامة بهذه الصورة التي يؤديها مراقب الشركات هو خطورة الدور الذي تؤديه هذه الشركات على الاقتصاد الوطني كونها تقوم بمشروعات كبيرة إما أن تنهض بالدولة وإما أن تهوي بها، كما أن المشرع إنما يهدف من ذلك إلى منع المؤسسين للشركة المساهمة العامة من التلاعب بأموال الجمهور حفاظاً عليها، لذلك أحاط المشرع هذا النوع من الشركات بكل ما هو لازم وضروري لإحكام الرقابة عليه وتوفير الاحتياطات والضمادات التي تعمل على الجدية والنية الصادقة في تأسيس الشركة تحقيقاً لغاياتها القريبة وغايياتها البعيدة التي يمكن أن تتحقق إذا ما سارت بالاتجاه السليم.

ورأينا أن لمراقب الشركات دوراً كبيراً في المرحلة الثانية للشركة إلا وهي مرحلة مزاولة أعمالها، كون هذه المرحلة تشكل مرحلة حرجة من حيث اتسامها إما بالنجاح وبالتالي حماية المساهمين وتحقيق هدفهم في الربح وخدمة الاقتصاد الوطني، وإما بالفشل وبالتالي إهدار أموال المساهمين وضياع أملهم في الربح والحط من الاقتصاد الوطني، حيث أن المراقب في هذه المرحلة يكون باستمرار على اطلاع مباشر على أوضاع الشركة ومركزها المالي مما يتوجه له الفرصة لينتقل في الوقت المناسب لمنع أي هزة يمكن أن تتعرض لها الشركة. إلا أن ذلك لا يعني التقليل من دور المراقب في مرحلة التصفية فهو ضرورة حتمية ليكتمل بذلك دوره الكلي في حماية المساهمين والعاملين في الشركة والغير.

وانتصر كذلك موقف المشرع الأردني من أي إخلال بدور المراقب من حيث مجابهته ذلك بعقوبة تشمل الغرامة وإبطال التصرف المخالف للقانون، وموقف كل من قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ وقانون الشركات لسنة ١٩٢٩ بفرضهما عقوبة الغرامة على كل من يخل أو يرتكب مخالفة.

ويتبين من خلال البحث أن قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة تضمن العديد من الأمور التي يلعب المراقب فيها دورا هاما في حين لم يرد لها أي ذكر في قانون الشركات الأردني ولا في قانون الشركات لسنة ١٩٦٤، كما لاحظنا وجود أحكام يودي المراقب فيها دورا هاما في قانون الشركات الأردني ولا مقابل لها في قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ ولا في قانون الشركات لسنة ١٩٢٩.

وببناء عليه نتوجه لمشرعننا الفلسطيني خاصه أنه في مرحلة إعداد لقانون الشركات بالتوصيات الآتية :

١. الأخذ بسمى مراقب الشركات لا بسمى مسجل الشركات نتيجة للأسباب التي سقناها في خلال البحث.
٢. أن تكون الجهة التي يتبعها مراقب الشركات هي وزارة الاقتصاد والتجارة وليس وزارة العدل وأن توجد صلة مباشرة بين المراقب والوزير قدر الإمكان.
٣. أن تكون مسألة تعيين المراقب بيد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على تنسيب وزير الاقتصاد والتجارة.
٤. الأخذ بالرقابة السابقة على تأسيس الشركة، بحيث لا ينسى للمؤسسين مباشرة أي عمل إلا بعد صدور الإذن بذلك.
٥. تعديل دور مراقب الشركات قدر الإمكان تجاه الشركات المساهمة العامة بحيث يكون المراقب على اطلاع دائم و مباشر على أوضاع الشركة. ونوصي بالالهتماء بقانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وقانون الشركات رقم ١٨ لسنة

١٩٢٩ المطبق في محافظات غزة في هذا الأمر مع محاولة الأخذ بالأحكام الواردة في كل منها التي للمرأب دور فيها حتى يتسم القانون الفلسطيني بالكمال وعدم القصور إن شاء الله.

وفي الختام نرجو من الله العلي القدير أن تكون قد وفقنا، وأدينا المطلوب، وحققنا المراد، إنه بالإجابة جدير، فإن كان كذلك فمن الله التوفيق وإن لم يكن فهذا جهدنا ولم يعترضنا تقصير.